Distr.
GENERAL

TD/B/44/2
TD/B/COM.3/4
19 February 1997
ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

TD/B/44/2
TD/B/COM.3/4

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية عن دورتها الأولى

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧

الأمم المتحدة

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال

المحتويات

الفصل		الفقرات
	مقدمة	١ - ٧
الأول	- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع (البند ٣ من جدول الأعمال)	٨ - ٤٧
الثاني	- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة (البند ٤ من جدول الأعمال)	٤٨ - ٧٢
الثالث	- المسائل التنظيمية	٧٣ - ٧٩

المرفقات

الأول	- الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع
الثاني	- الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة
الثالث	- موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال
الرابع	- قائمة أعضاء أفرقة الخبراء المشتركين في المناقشة في إطار البند ٣ من جدول الأعمال
الخامس	- الرسائل الواردة بمناسبة الدورة الأولى للجنة
السادس	- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة
السابع	- الحضور

مقدمـــة

١- عـُقدت الدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وعقدت اللجنة خلال هذه الدورة ٦ جلسات عامة (الجلسات الأولى إلى السادسة) و٨ جلسات غير رسمية.

البيان الافتتاحي

٢- قال **الأمين العام للأونكتاد** إنه يجب أن يـُنظر إلى عمل اللجنة في ضوء الدور الرئيسي لتنمية المشاريع في عملية التنمية في اقتصاد عالمي يقوده أكثر فأكثر القطاع الخاص، وإن النهج البراغماتي الذي اتبعه الأونكتاد في تنمية المشاريع يتصف بعدة سمات متميزة، إحداها أنه لا يـُنظر إلى الشركات بوصفها جهات فاعلة منعزلة وإنما بوصفها عناصر لنظام شامل يشمل الأسواق والحكومات أيضاً. وقد يختلف دور كل منهما بين بلد وآخر وعبر الزمن في أي بلد معين. وفي هذا السياق، ينبغي أن تـُبحث في كل حالة الشروط التي تتيح للشركات والأسواق والحكومات المساهمة على أفضل نحو في الأنشطة الاقتصادية.

٣- ومن السمات الأخرى النهج الكلي لتنمية المشاريع. فهناك حاجة إلى نهج "نـُظمي" لتنمية المشاريع، يتناول تعدد وتفاعل العوامل التي يقوم عليها نمو المشاريع وقدرتها التنافسية على المستويين المحلي والدولي على السواء. وتنطوي المنافسة فيما بين المؤسسات، بصورة متزايدة، على منافسة فيما بين النـُظم الوطنية قوامها وضع سياسات سليمة، وتوفير خدمات مساندة ودعم مؤسسي، والابتكار، والتعاون فيما بين الشركات، والعلاقات بين الحكومة ودوائر الأعمال. وعلى هذا، شدَّد على ضرورة ايجاد بيئة سياسات متماسكة تربط سياسات الاقتصاد الكلي بالسياسات القطاعية، بما في ذلك توقيت سياسات التحرير وتسلسلها، مع بذل جهود على مستوى الشركات لزيادة القدرة على التوريد وتحقيق القدرة على المنافسة والمحافظة عليها. وهكذا يمكن النظر إلى الدولة على أنها تقوم بدور الحفاز والميسِّر في ايجاد مؤسسات فعالة وبيئة مواتية وثقافة مشاريع تفضي إلى تعزيز روح المبادرة والابتكار والتعاون فيما بين الشركات.

٤- وفيما يتعلق بالبند ٤ من جدول الأعمال، شدَّد على أن إزالة الحواجز الناشئة عن عدم كفاية الخدمات الداعمة للتجارة أمر يتسم، في سياق التحرير والعولمة الحالي، بأهمية حاسمة لبقاء الكثير من الكيانات الضعيفة على قيد الحياة في الاقتصاد الدولي. وأضاف قائلاً إن تحسين الكفاءة في التجارة أمر حيوي للتجار في البلدان النامية وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي هذا الصدد، يقوم الأونكتاد بدور تحليلي وتنفيذي رائد في ميادين مثل تيسير التجارة، وأتمتة الجمارك، وتحديث النقل.

٥- ومضى قائلاً إن الأونكتاد الثامن قد أيـَّد اتباع نهج موحد في برنامج الكفاءة في التجارة. وقد أتاح العنصر المتعلق بالتحليل وبالسياسات في هذا البرنامج تحديد وصياغة أكثر من ٥٠٠ تدبير عملي أـُلحقت بإعلان كولومبوس الوزاري لعام ١٩٩٤ بشأن الكفاءة في التجارة (TD/SYMP-TE/6) ومن شأنها، إذا ما نـُفـِّذت، أن تقلل إلى حد كبير من كلفة المعاملات التجارية الدولية وأن تعزز اشتراك صِغار الكيانات الاقتصادية في التجارة الدولية. وقد بث الأونكتاد التاسع قوة جديدة في الكفاءة في التجارة، كما يتضح ذلك في دمج أنشطته "التقليدية" مع العمل في قطاعات النقل والتمويل والتأمين. وقال إنه يتوقع أن يساهم عمل اللجنة مساهمة ذات شأن في تنفيذ تدابير الكفاءة في التجارة، ويؤدي بذلك إلى تحقيق تحسين حقيقي وقابل

للقياس في الظروف التي تتنافس في ظلها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشاريع البلدان النامية في التجارة الدولية.

٦- وقال إن النهج الذي اعتمده الأونكتاد فيما يتعلق بالكفاءة في التجارة يقوم على افتراض أن ثورة المعلومات، التي تعيد صوغ طريقة خلق القيمة وتوزيعها، تزيد من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الاستراتيجية وتتيح إجراء تحسينات مذهلة في الانتاجية، حتى في البيئات التي تتصف بندرة في رأس المال والتكنولوجيا. بيد أنه يجب أن يكون صانعو القرارات في القطاعات العامة في البلدان النامية والبلدان المارة بمرحلة انتقالية على وعي بهذه الامكانيات الجديدة. وستعرض الأمانة، أثناء الدورة، بعض آخر التطورات في ميدان الخدمات الداعمة للتجارة. وسيتطلب تطبيق هذه الحلول الجديدة في الواقع العملي بدء ودعم عمليات اصلاح في البلدان النامية.

٧- وأضاف قائلاً إنه يتوقع أن يتيح عمل اللجنة واجتماع الخبراء الذي ستعقده تفاعل الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنتفعين النهائيين بالخدمات الداعمة للتجارة، مما يساهم في خلق قوة دافعة للإصلاح ويساعد على تعبئة جهود الجهات الفاعلة الرئيسية في القطاعين العام والخاص.

الفصل الأول

المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٨- كانت معروضة على اللجنة، للنظر في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تغيُّر طبيعة المشاريع والمنافسة، وآثاره على وضع استراتيجية لتنمية المشاريع: وثيقة أعدتها أمانة **الأونكتاد**" (TD/B/COM.3/2).

٩- واستمعت اللجنة أيضاً، لإثراء نظرها في هذا الموضوع، إلى عروض أفرقة خبراء حول الموضوعين التاليين*:

"التجارب القطرية في تنمية المشاريع"؛

"بناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية في الأسواق التنافسية - تجربة مشروع EMPRETEC".

١٠- وقال **مدير شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** في تقديمه هذا البند إن الوثيقة TD/B/COM.3/2 تتضمن اقتراحاً بوضع برنامج عمل مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تحديد أدوات تشخيص ومبادئ توجيهية لمساعدة البلدان على تحليل مختلف العناصر المترابطة التي يمكن أن تساعد على صوغ استراتيجيات وطنية لتنمية المشاريع. وتشمل العملية أيضاً التحليل المنهجي لـ "أفضل الممارسات" بطرق من بينها تبادل الخبرات. ولئن كان من المقرر أن يتم جمع وتلخيص النتائج في السنة الأخيرة من عمل اللجنة، فإنه يتوقع أن يتم خلال الفترة الفاصلة انتاج عدد من المنتجات الوسيطة.

١١- وقال إن الوثيقة تُحلّل الديناميات الجديدة لتنمية المشاريع والمنافسة، مشددة على أهمية بناء القدرات التكنولوجية والابتكار في المحافظة على القدرة التنافسية ومؤكدة على التنوع فيما بين الشركات والنظم الوطنية.

١٢- وفيما يتعلق بفكرة وضع استراتيجية لتنمية المشاريع، قال إن وضع استراتيجية يعني وضع رؤية للمستقبل، وإن امكانية بناء التزام ستتعزز بوضع استراتيجيات مصمَّمة لتحديد سلسلة من الأهداف واختيار أولويات فيما بينها من أجل توفير ارشادات لواضعي السياسات. وإن أفضل الاستراتيجيات هي ما تسلِّم صراحةً بالطابع "المحكوم" للتفكير الاستراتيجي وتشتمل من ثم على عمليات مراجعة تتطلب حواراً مستمراً

---

* للاطلاع على موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية لفريق الخبراء انظر المرفق الثالث. وللاطلاع على قائمة أعضاء أفرقة الخبراء، انظر المرفق الرابع.

فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية من أجل تكييف الاستراتيجيات مع الظروف الداخلية والخارجية المتغيرة. وفيما يتعلق بقدرة المشاريع على المنافسة، أصبح من الشائع اليوم أن يسمع المرء أن على الشركة أن تتعلم كيف تتعلم من أجل تكييف نفسها مع البيئة التنافسية المتغيرة. ويمكن أن يقال ذلك أيضاً عن الدولة.

١٣- وقال إنه يمكن التشديد على عنصرين في أية استراتيجية لتنمية المشاريع. أولاً، إن المحافظة على القدرة التنافسية للشركات تشمل تعزيز انتاجيتها وقدرتها على الابتكار، وكذلك تعزيز المؤسسات الداعمة والبنية التحتية المادية والروابط مع الموردين والزبائن، والجامعات، ومؤسسات البحوث، ومراكز الانتاجية، وحشد من الجهات الفاعلة الأخرى. ويُشار إلى هذا في بعض الأحيان بوصفه نظام ابتكار وطني، وهذا النظام هام بشكل خاص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ثانياً، يجب التسليم بالطابع الكلي والتفاعلي لعملية تنمية المشاريع، إلى جانب أهمية ترابط السياسات على مستويي الاقتصاد الكلي والجزئي، ويلزم تطبيق مثل هذا المنظور الكلي في برنامج عمل الأونكتاد المعني باستراتيجية تنمية المشاريع والذي يستغرق ثلاث سنوات، وذلك في معالجة أي عنصر محدد في استراتيجية لتنمية المشاريع.

١٤- وقال إن الأونكتاد يسعى، في عمله المتعلق باستراتيجية تنمية المشاريع، إلى إقامة تعاون أوثق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة العمل الدولية، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة. وقد أنشئت للتو فرقة عمل مشتركة بين أمانتي الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا تعنى بالقضايا المتصلة بالمشاريع في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٥- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (المغرب) إن قوى العولمة والتحرير قد غيَّرت إطار المنافسة الدولية تغييراً عميقاً. وقد خلق التقدم التكنولوجي السريع ثورة في العلاقات فيما بين الشركات وبين الشركات والجهات الفاعلة الأخرى في عملية التنمية. وأضاف قائلاً إن البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، تواجه خطر التهميش في التجارة الدولية. وفي الوقت الذي تنشغل فيه المشاريع في البلدان الأخرى بزيادة انتاجيتها وقدرتها على المنافسة، ما زال معظم البلدان الأفريقية يحاول أن يعبئ الموارد، على الصعيد المحلي وفي الخارج، لاكتساب القدرة على الانتاج والتصدير. ولا يمكن أن تنجح هذه البلدان إلا بمساندة الدعم الدولي.

١٦- وأضاف قائلاً إن الوثيقة TD/B/COM.3/2 وإن كانت تتصف بنوعية تحليلية عالية وتتضمن فيضاً من المعلومات، تركّز فقط على العوامل الوطنية التي تعوق تنمية المشاريع. ولئن كانت هذه العوامل الوطنية هامة بلا شك، فإنه لا يمكن رسم صورة كاملة عن تنمية المشاريع إذا تم تجاهل العوامل الدولية. فالوصول إلى الأسواق، مثلاً، عامل هام. ومن شأن الحد من الحواجز التجارية والحواجز التقنية وغير ذلك من أشكال الحمائية أن يعزز المنافسة وأن يُسهم في تنمية المشاريع.

١٧- ومضى قائلاً إن التعاون الدولي عامل حاسم أيضاً في تنمية المشاريع وينبغي أن يتناول تنمية التكنولوجيا ونقلها، فضلاً عن توفير المساعدة المالية من أجل النهوض بمستوى المشاريع التي تتأثر ببرامج التحرير والتكييف. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ ترتيبات لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في إطار برامج التكييف الهيكلي.

١٨- وأضاف قائلاً إن التعاون الإقليمي والأقاليمي لزيادة قدرة المشاريع والبلدان على المنافسة يجب أن يضطلع بدور هام في تنمية المشاريع، حسب ما تم التأكيد عليه في الأونكتاد التاسع. ودعا المؤسسات الدولية وحكومات البلدان المتقدمة إلى المساعدة في هذه المساعي.

١٩- وشدَّد أخيراً على أهمية القطاع غير الرسمي في أفريقيا، وهو قطاع يشكل وسيلة بقاء لقسم كبير من سكان المدن ولكنه لا يستطيع أن يستمر بشكله الحالي، في ظل حرمانه من الحصول على التمويل والمعلومات والتكنولوجيا الحديثة. ويمكن للتعاون الدولي عامة، وأنشطة الأونكتاد خاصة، الإسهام إلى حد كبير في مساعدة مشاريع القطاع غير الرسمي على الارتقاء إلى القطاع الرسمي.

٢٠- وقالت المتحدثة باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) إن التغييرات السريعة التي تحدث في الممارسات التجارية يمكن أن تضر بالعديد من المشاريع، ولا سيَّما في البلدان النامية. وبهذا الصدد، تحتاج القضايا الرئيسية المحددة في الوثيقة TD/B/COM.3/2، مثل توفير البيئة الاقتصادية الكلية المواتية كالتنمية المشاريع، الى مزيد من البحث المتعمق. وتوجد أيضا حاجة الى تحسين البيئة الدولية، خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والوصول الى الأسواق، من أجل تنمية المشاريع ونموها والتوسع فيها. وقالت إنها على ثقة من أن الخبراء سيساهمون في مداولات اللجنة؛ وينبغي أن تؤخذ في الحسبان النتائج التي توصلت اليها هيئات الأونكتاد الحكومية الدولية السابقة، بما في ذلك النتائج التي توصل اليها الفريق العامل المخصص المعني بدور المشاريع في التنمية.

٢١- وفي معرض الاشارة الى الوثيقة TD/B/COM.3/3 المعروضة في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، لاحظت أن هذا الجانب من جوانب عمل الأونكتاد هو جانب عملي وذو صلة بالموضوع بوجه خاص. ذلك أن المساعدة التقنية عنصر أساسي من عناصر العمل، وأن التعاون المشار اليه فيما بين المؤسسات هو أمر جدير بالتقدير ويحتاج الى التشجيع.

٢٢- وأخيرا، أكدت على الحاجة الى عقد اجتماعات لأفرقة الخبراء، إذ أن من شأنها أن تسهم في الأعمال الأخرى للَّجنة.

٢٣- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) إنه على الرغم من أن العولمة وتحرير التجارة يؤثران على جميع المشاريع، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم هي الأكثر تعرُّضا للتأثر بنتائجها السلبية الممكنة. ولا يزال يتعين على المشاريع أن تتعلق بالفرص التي قد تخلقها جولة أوروغواي؛ وقد أدت المنافسة الأجنبية بالفعل الى القضاء على العديد من المشاريع، ولا سيَّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. فإذا أريد للأونكتاد أن يمنع زيادة تهميش البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، من خلال دعم تنمية المشاريع، فيتعين على البلدان الأعضاء أن تعمل لذلك بعزم. غير أن الظروف تختلف من بلد الى آخر ومن مشروع الى آخر، وربما كان السعي الى وضع استراتيجية فريدة ونهائية أمرا غير ذي جدوى.

٢٤- ويجب ألا تقتصر استراتيجية تنمية المشاريع على مستوى الشركات وحده. فلا يزال على الدولة دور مهم تؤديه في مجال تنمية المشاريع، خاصة من خلال توفير بيئة مؤاتية للسياسات وإتاحة الهياكل الأساسية اللازمة. ويعتبر بدء أو مواصلة الحوار بين الحكومة والمشاريع تدبيرا مهما يساعد على نمو المشاريع. وأكد أيضا على الحاجة الى بذل الجهود على الصعيد الدولي لصياغة استراتيجيات لتنمية المشاريع، ويمكن

للأونكتاد أن يكون في طليعة هذه الجهود، من حيث الصياغة ومن حيث التنفيذ، على حد سواء. وبهذا الصدد، يعتبر نقص التمويل، سواء رأس المال اللازم لبدء المشروع أو للتمويل الطويل الأجل، مشكلة رئيسية تواجه المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم. ويجب طرح السؤال لمعرفة كيف يمكن للاستثمار الأجنبي أن يساعد في حل هذه المشكلة، وما اذا كانت توجد لدى المؤسسات المالية الدولية نوافذ تساعد على تنمية المشاريع في البلدان النامية.

٢٥- وأخيرا، أكد على أن ثمة حاجة الى تعزيز برامج الأونكتاد التدريبية فيما يتعلق بالمشاريع بغية معالجة نقص المهارات التقنية والادارية اللازمة في بيئة التبادل التجاري الجديدة. ويجب أن يكون تعزيز القدرات الابتكارية عنصراً مهماً من عناصر هذه البرامج التدريبية.

٢٦- وأكد ممثل **هولندا**، متحدثا بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، على اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية تنمية المشاريع، كما أكد للّجنة استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل البنّاء من أجل إنجاح أعمال هذه الدورة.

٢٧- وقال ممثل **تايلند** إن حكومته هيّأت بيئة تنافسية من خلال تقليل حماية الصناعات المحلية، وتيسير الضوابط على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية. وستُستخدم الحوافز الضريبية لتشجيع أنشطة القطاع الخاص في مجال البحث والتطوير. وعلاوة على ذلك، تركّز وزارة الصناعة على مسألة نقل الصناعات الى المناطق الريفية، وعلى الاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم والصناعات المنزلية ذات الامكانيات الاقتصادية، وذلك بغرض تشجيعها على المشاركة في الاقتصاد الدولي، وتعزيز وتحسين الروابط بين المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم وبين الصناعات الرئيسية.

٢٨- وليس دور الحكومة في تنمية المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم موجّها فقط نحو العرض، أي يتعلق فقط بتقديم القروض والتدريب وأنشطة البحث والتطوير، ولكنه يركّز أيضا على حفز الطلب من خلال تشجيع أنشطة التعاقد من الباطن. واللجنة الاستشارية المشتركة بين القطاعين العام والخاص هي الآلية المعنية بالعلاقات بين الحكومة والقطاع الخاص. وتشمل استراتيجية التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص تقديم الدعم للقطاع الخاص في مجال أنشطة البحث والتطوير، وتعزيز تنمية قدرات العاملين على تطبيق التكنولوجيا في القطاع الصناعي، وترتيب الخدمات الرامية الى تيسير تطبيق التكنولوجيا.

٢٩- وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، نظّم الأونكتاد جولة زيارة إلى تايلند في إطار حلقة دراسية عملية لـ٢٥ من رجال الأعمال من البلدان الأفريقية الأقل نموا. وقد أحضروا معهم ١٠٠ اقتراح بمشاريع تجارية واستثمارية، وتفاوضوا على صفقات تجارية وحددوا الفرص التجارية الممكنة والمشاريع الاستثمارية المشتركة. وقد أدى هذا التفاعل بين رجال الأعمال الى حفز الاستثمار على الصعيد الوطني وصعيد المشاريع. وأعرب عن أمله في أن يقوم الأونكتاد بتنظيم المزيد من هذه الأنشطة.

٣٠- ومن شأن تبادل الخبرات القطرية أن يسهم في التعرُّف على "أفضل الممارسات" في مجال تنمية المشاريع، التي يمكن للحكومات أن تأخذها في الحسبان لدى صياغة وتنفيذ استراتيجيات تنمية المشاريع. وقال إن حكومته ستواصل التعاون مع الأونكتاد في مجال تنمية المشاريع.

٣١- وقالت ممثلة تركيا إنه ينبغي دعم المشاريع، ولا سيَّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، لأنها تضطلع بدور أساسي في خلق فرص العمل وفي الانتاج الصناعي وفي تنمية الصادرات. وأبلغت اللجنة بتدابير دعم وتشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم التي طبقتها حكومتها في الآونة الأخيرة. وتشمل الحوافز الجديدة تقديم القروض والتمويل للمشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم المستوفية للشروط، واعفاءها من ضريبة القيمة المضافة ومن الرسوم الجمركية ومن رسوم الدمغة.

٣٢- وقال ممثل كوبا إن وفده يؤيِّد وجهات النظر العامة المعرب عنها في الوثيقة TD/B/COM.3/2. ذلك أن تنمية المشاريع عامل مهم في عملية التنمية، ولكنها تعتمد أيضا على عوامل أخرى غير مستوى التنمية الاقتصادية للبلد، مثل الاستثمار الأجنبي والموارد الخارجية وسبل الوصول الى التكنولوجيا والأسواق الدولية.

٣٣- وقال إن بلده يولي أهمية كبيرة لمفهوم المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، ولكن ينبغي ألا يقترن هذا المفهوم بالملكية الخاصة وحدها؛ فمن الممكن أن يشمل أيضا أشكالا أخرى لتنظيم المشاريع، مثل التعاونيات والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمشاريع العامة. ويعتبر وجود الهياكل الأساسية الملائمة، مثل النقل والنشاط المصرفي والتأمين والاتصالات والمعلومات التجارية، عاملا حاسما في تنمية المشاريع في البلدان النامية.

٣٤- ويمكن أن تؤدي العولمة وتحرير التجارة الى نمو البلدان النامية وتنميتها، شريطة السيطرة على الاتجاهات الحمائية وتجنب استبعاد البلدان النامية من التجارة والتمويل الدوليين. وينبغي ألا تؤدي العولمة الى التدخل في الشؤون الداخلية، وألا يترتب عليها اتخاذ تدابير قسرية أو فرض نماذج للتنمية الاقتصادية قد تؤثر تأثيراً ضاراً على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية. وفي الختام، أعرب عن ثقته في أن اللجنة تستطيع أن تؤدي دوراً رئيسياً في تنفيذ الأهداف المتفق عليها في الأونكتاد التاسع.

٣٥- وقال ممثل مصر إن بلده، بغية زيادة فرص العمل من خلال استخدام التمويل المقدم من المانحين، أنشأ الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يتمثل أحد أهدافه الأساسية في تنمية المشاريع. وفي المرحلة الأولى، كانت البرامج موجهة الى الفقراء، بينما تم، في المرحلة الثانية، توسيع نطاق المجموعات المستهدفة. وتشمل معايير استحقاق المساعدة وجود منتَج تتوفر له مقومات الصلاحية الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيات السليمة بيئيا، واشتراك النساء في المشاريع. والوكالات المنفذة للبرنامج هي المؤسسات الوطنية التجارية وغيرها من المنظمات غير الحكومية، والاتحادات شبه الحكومية والحكومة نفسها. ويُقدِّم الدعم للمؤسسات المالية لتغطية المخاطر الائتمانية وللادارة المالية، ويولى الاهتمام لتنفيذ البرنامج في المناطق الريفية وزيادة فرص العمل على الصعيد المحلي. ويقدم الصندوق الاجتماعي للتنمية أيضا الدعم التقني والتدريب والقروض والدعم المؤسسي الى المنظمات غير الحكومية واتحادات المنظمات التجارية. وأخيراً، قدمت الحكومة أيضا حوافز ضريبية لتنمية المشاريع، واستُخدمت وسائط الإعلام لتكوين المفاهيم والأفكار الخاصة بالمشاريع.

٣٦- وأكد ممثل الاتحاد الروسي على أهمية عمل الأونكتاد في مجال استراتيجية تنمية المشاريع. وهذه القضية، الى جانب مسألة القدرة التنافسية الدولية والجوانب الأخرى لتنمية المشاريع، ذات صلة مباشرة بالتنمية في جميع البلدان، خاصة في سياق العولمة وتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية. ويمكن للأونكتاد، وينبغي له، الاضطلاع بدور هام في تشجيع توافق الآراء الدولي على نطاق واسع حول القضايا المتعلقة بتنمية المشاريع، ولا سيَّما المشاريع المتوسطة والصغيرة الحجم، وكذلك في تقديم المساعدة التقنية. وأعرب

أيضاً عن ترحيبه بعمل الأونكتاد التحليلي والعملي الذي يهدف الى مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على إنشاء خدمات البنية الأساسية في مجالات مثل الجمارك والنقل والنشاط المصرفي والتأمين والاتصالات والمعلومات التجارية. وقال إنه ينبغي مواصلة هذا العمل.

٣٧- وقال ممثل **بولندا** إن القطاع الخاص بوجه عام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه خاص تضطلع بدور هام في التنمية الاقتصادية لبولندا وتتحمل مسؤولية رئيسية عن تحول الاقتصاد البولندي وأدائه أداءً مرضياً. فقد أوجد القطاع الخاص وظائف جديدة، وهو يوظف حالياً حوالي ٦٠ في المائة من القوة العاملة. وقد أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تنمية الأسواق والمنافسة وفي تنمية الأنشطة التي تعد تكميلية لأنشطة المؤسسات الصناعية الكبيرة والقطاع العام.

٣٨- وأكد أن دور الحكومة يتمثل في تهيئة الأوضاع التي تتيح للمؤسسات التجارية بلوغ مستويات عالية من الانتاجية. كما ينبغي للحكومة تيسير البحث والاستحداث وتشجيع الابتكار. وفيما يتعلق بزيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المنافسة، قال إن حكومته قد اضطلعت بالعديد من التدابير الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المصدِّرة. أما السياسات الداعمة الأخرى فتتصدى للقيود القانونية والضريبية، ومن بين هذه السياسات إنشاء المؤسسة البولندية لترويج وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يتعلق بتدابير الدعم المالي، فقد أنشئ صندوق لضمان القروض في إطار المصرف الاقتصادي الوطني، وهو يقدم ضمانات ائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واختتم بيانه بالترحيب بانعقاد الدورة الأولى للجنة بوصفها فرصة جيدة لتبادل الخبرات مع بلدان أخرى.

٣٩- ورحب ممثل **هنغاريا** بمخطط برنامج العمل الوارد في الوثيقة TD/B/COM.3/2. غير أنه أعرب عن قلق بالغ بشأن جانبين من جوانب الوثيقة. أولا، أن برنامج العمل يفتقر إلى استراتيجية جيدة التصميم لتعاون الأونكتاد مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومركز التجارة الدولية واليونيدو. وأعرب عن أمله في أن يتم، من أجل الدورة القادمة للجنة، وضع مخطط لتوزيع العمل فيما بين هذه المنظمات في ميدان تنمية المشاريع. ورحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي تم مؤخراً.

٤٠- وثانياً، فقد أعرب عن استيائه بشأن فقرات معينة من الوثيقة TD/B/COM.3/2 لا تولي الاهتمام الواجب للمشاكل المحددة لتنمية المشاريع في مختلف الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقال إن بعض هذه الاقتصادات أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً في وضع الإطار القانوني والمؤسسي المطلوب لإيجاد اقتصاد سوقي، وأصبحت أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وفي الاقتصادات الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية، ما زال يتعين إنجاز مهام كبيرة في مجال التحول الاقتصادي. وعليه، وحث الأمانة، من ثم، على إعادة النظر في نص الفقرات ذات الصلة من الوثيقة المذكورة.

٤١- وقال ممثل **صندوق النقد الدولي** إنه يوافق على كثير مما جاء في الوثيقة TD/B/COM.3/2، لكنه أقل حماساً بشأن عدة نقاط. فهو يؤيد تأييداً قوياً ما ورد في الوثيقة من دعوة إلى إيجاد بيئة متماسكة لوضع السياسات تربط بين السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات القطاعية من جهة وبين الجهود التي تبذل على مستوى الشركات لبلوغ مستوى من التنافسية والإبقاء عليه من جهة أخرى، وهي بيئة تؤدي الى إنشاء "نظام ابتكاري". كما يؤيد الأهمية الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية ويرحب بالتركيز على السياسات

الاقتصادية والتنظيمية والضريبية. غير أنه لا يتفق مع تقدير برامج التكيف الهيكلي حيث قال إنها ليست عالمية ولا موحدة فيما يتعلق بتنمية المشاريع. فبرنامج التكيف الهيكلي هو مجموعة شاملة من سياسات ترتكز على الاحتياجات والظروف الخاصة بكل بلد. ومن أهدافها الأساسية المساعدة على أن تعكس أثمان عوامل الانتاج مدى ندرة الموارد، ومن ثم كان التأكيد بين أمور أخرى، على أسعار الصرف وأسعار الفائدة. وفيما يتعلق باختيار القطاعات الرابحة، أي القطاعات التي يتعين حمايتها أو توفير الحوافز لها، مع تجنب الجهات الخاسرة، فإن هذه لم تكن دوما استراتيجية ناجحة في الماضي. وقد تواجه الحكومات مزيدا من المصاعب في هذا الشأن في البيئة التجارية الجديدة المحررة من القيود.

٤٢- وفيما يتعلق بسرعة الاصلاحات الاقتصادية ومضمون هذه الاصلاحات، قال إن المسألة ليست هي ضرورة الاختيار بين "المعالجة بالصدمات" وبين النهج التدريجي، حيث أن هذا الفصل بين النهجين ليس أمراً مفيداً بشكل خاص. فالمسألة الحقيقية تتعلق بما يلزم فعله، وكيفية ذلك، والإطار الزمني له. ومن الاعتبارات الهامة في هذا الشأن كمية التمويل المتاحة للمساعدة في عملية الاصلاح. وهو يحبذ نهج الخطى السريعة للاصلاح بدلاً من نهج الخطى البطيئة، حيث أنه كلما كانت عملية تحقيق الاستقرار في الإطار الاقتصادي الكلي أسرع، ومن شأن ذلك أيضا كبح القوى المناهضة للإصلاح والحد من قدرتها على إبطاء العملية أو وقفها استطاع المستثمرون والمدخرون والمستهلكون اتخاذ قرارات رشيدة من الاصلاح بشكل أسرع.

٤٣- وتحدث ممثل **مركز التجارة الدولية** فأحاط الاجتماع علماً بما تضطلع به منظمته من أعمال في مجال تنمية المؤسسات التجارية، وأكد ضرورة تجنب الازدواجية وتوخي التكامل والتآزر في عمل الأونكتاد ومركز التجارة الدولية. وقال إن أنشطة مركز التجارة الدولية على صعيد الشركات والصعيد المؤسسي تشكل الأنشطة المرتفدة المنطقية بالنسبة لعمل الأونكتاد الرافد، حيث يشمل هذا العمل المسائل المتصلة بالسياسات العامة، والخصخصة والاصلاح، والحوار بين القطاعين العام والخاص، واستراتيجيات تنمية المشاريع. وأوضح أن أنشطة مركز التجارة الدولية تستهدف ترجمة السياسات والاستراتيجيات التي توضع إلى فرص تجارية فعلية، وتمكين المجتمع التصديري من جني كامل المنافع من هذه الفرص. وهذا التكامل يوفر نطاقاً واسعاً للتعاون بين المنظمتين، كالتعاون في مجال تعزيز النقاط التجارية وعمليات البرنامج التدريبي في مجال التجارة TRAINFORTRADE. غير أنه، قد يكون من المفيد أن يكون برنامج EMPRETEC (إمبريتك) موضوع مناقشة من حيث نطاقه بالنظر إلى المجالات التقليدية لنشاط مركز التجارة الدولية.

٤٤- وقال ممثل **بلغاريا** إن وفده يؤيد الأفكار الرئيسية والمقترحات البناءة الواردة في الوثيقة TD/B/CON.3/2. وأكد أن الخصخصة وتنمية القطاع الخاص، ولا سيما تنمية المشاريع هما من الأعمدة الرئيسية للسياسة الاقتصادية للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأضاف أنه يؤيد، في هذا الصدد، التحليل والمقترحات المتعلقة بالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والواردة في الوثيقة TD/B/COM.3/2. وقال إن وفده يقر بضرورة وأهمية الاضطلاع بأعمال تحليلية ووضع سياسات عامة في ميدان تنمية المشاريع، لا سيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأنه يؤيد، في هذا السياق، المقترح الداعي إلى عقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن سياسة تنمية المشاريع.

٤٥- وقال ممثل **اللجنة الاقتصادية لأوروبا** إن الأونكتاد واللجنة قد أنشآ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ قوة عمل مشتركة بين الأمانتين بشأن تنمية المشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. والهدف هو الربط بين الخبرة المباشرة لأمانة اللجنة فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة

انتقالية والعمل التحليلي الرفيع والموجه نحو السياسات الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تنمية المشاريع في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وستحدد الأمانتان برنامج عمل منسق يرمي إلى تحقيق النفع للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقد حددت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا تنمية المشاريع كنشاط مهم ينبغي أن يخصص له المزيد من الموارد.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة

٤٦- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة السادسة (الختامية) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مشروع استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B/COM.3/L.2) (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الأول).

البيان الختامي بشأن البند ٣ من جدول الأعمال

٤٧- قال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) إن مجموعته ترى كل المزايا في تحديد برنامج عمل بشأن تنمية المشاريع للسنوات الثلاث القادمة، يمكن تقييمه قبل اجتماع الأونكتاد العاشر. غير أنه ينبغي ضمان التساوق بين عمل اللجنة في هذا المجال وما يرتبط به من استخدام للموارد من جهة وخطة الأونكتاد متوسطة الأجل وميزانيته البرنامجية من جهة أخرى. وينبغي أن يتوخى برنامج عمل اللجنة بشأن تنمية المشاريع هدفين. فينبغي، أولا، أن يسهم في وضع مبادئ توجيهية عامة للسياسات يمكن تجسيدها في العناصر الأساسية لاستراتيجية لتنمية المشاريع على الصعيد الوطني. وينبغي، ثانيا، أن يعزز قدرة البلدان المختلفة على صعيد المؤسسات والموارد البشرية، من خلال المعلومات والحوار وغير ذلك من الوسائل في إطار أنشطة الأونكتاد للمعونة التقنية. وسيكون من الممكن، في نهاية فترة السنوات الثلاث، تقييم مدى بلوغ الأهداف، ومن ثم، تقرير ما إذا كان العمل في تنمية المشاريع يمثل اسهاما مهما في التنمية، وما إذا كان ينبغي، بالتالي، أن يشكل جزءا من العناصر التي تعرض على الوزراء للنظر في اجتماع الأونكتاد العاشر. وقصارى القول إن العمل في وضع استراتيجية لتنمية المشاريع يجب أن يرتكز على رؤية استراتيجية، وإن عناصر الاستراتيجية يجب أن تسهم في النمو والتنمية دون اضرار باستقرار الاقتصاد الكلي ويجب أن تكون الاستراتيجية خاضعة للتقييم.

الفصل الثاني

الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٨- لأغراض النظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة الوثيقة التالية:

"الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة: تقرير امانة الأونكتاد (TD/B/COM.3/3).

٤٩- أعلن **الرئيس** تلقي رسائل تتصل بالبند ٤ من جدول الأعمال من الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا، والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، والأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات. (للاطلاع على نص هذه الرسائل، انظر المرفق الخامس).

٥٠- وتيسيرا لعمل اللجنة قدمت الأمانة مجموعة بيانات موجزة تعرض فيها مختلف مجالات النشاط فيما يتصل بالهياكل الأساسية في مجال الخدمات والكفاءة في التجارة. وأعقبت هذه العروض مناقشات غير رسمية*.

٥١- قال **القائم بأعمال شعبة الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة** إن خمس البلدان النامية شهد في السنوات الأخيرة نموا اقتصاديا بمعدل أسرع مما كان متوقعا. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، كما يتوقع أن تصبح البلدان النامية محرك النمو الاقتصادي العالمي. ويعزى هذا النمو السريع الملحوظ إلى عوامل مثل الاستقرار السياسي، والتحكم بالتضخم، والوفورات المحلية، وما إلى ذلك. غير ان كفاءة خدمات دعم التجارة وكذلك الاستثمار في تكنولوجيات المعلومات كانا في الوقت نفسه أيضا عاملين حفازين حاسمين في النمو. وفي هذا الصدد، يمكن للأونكتاد أن يقوم بدور رئيسي في زيادة القدرة التنافسية للبلدان النامية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٢- وكانت الولاية التي منحت في الأونكتاد التاسع متابعة لندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة التي عقدت بكولومبس في أوهايو في عام ١٩٩٤. وفي هذا الصدد، كانت ندوة كولومبس قد وضعت عددا كبيرا من التوصيات، ولذلك كان من الضروري الاختيار منها اختيارا يستند في الغالب إلى ردود فعل الدول الأعضاء عليها. وسوف يقوم تنسيق مستمر بين الأنشطة وبين الأعمال التي تضطلع بها اللجنة

---

* للاطلاع على تلخيص الرئيس للعروض والمناقشات، انظر المرفق الثالث.

الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية. وعدد البرامج التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر كبير جدا، ولكن من الضروري اتخاذ قرارات بشأن الأنشطة التي يمكن مواصلتها. أما معيار اختيار الأنشطة التي يتعين مواصلتها وتلك التي يتعين إلغاؤها فهو تأثير البرامج المعنية. فالبرامج التي يكون لها تأثير ضئيل يتعين وقفها. ويمكن تطبيق هذا المعيار نفسه على مجالات جديدة يجري الشروع فيها حاليا مثل أعمال المصارف. ولاحظ أن البرنامج المتعلق بالمشاريع الصغيرة جدا لن يبحث في الدورة الحالية بل سيوصى بإدراجه في جدول أعمال اللجنة للدورة القادمة.

٥٣- وقال ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** إن الموضوع قيد البحث يتسم بأهمية عظيمة للبلدان النامية لأن الكثير من هذه البلدان يفتقر إلى ما يكفي من الهياكل الأساسية في مجال الخدمات، التي تفي بمتطلبات القدرة على التنافس في الوقت الحاضر. وفي هذا الصدد، قال إن بلاده بدأت بتنفيذ مشروع النظام الآلي للبيانات الجمركية وأعرب عن الأمل في بدء العمل به قريبا.

٥٤- وفيما يتعلق بنقاط التجارة، توجد حاجة إلى تقييم واضح ومتعمق للمساهمة التي يمكن لهذه النقاط أن تقدمها لسد حاجات البلدان النامية من حيث فرص الوصول إلى الأسواق الدولية. فنقاط التجارة وآليات تيسير التجارة متوافرة منذ وقت طويل في الهياكل الأساسية في مجال الخدمات في البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية هي التي ينبغي لها أن تكون المستفيد الرئيسي من برامج نقاط التجارة الجديدة. وهناك حاجة إلى مزيد من التفاعل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في تطوير شبكة عالمية من نقاط التجارة.

٥٥- وفيما يتعلق بتيسير النقل العابر، قال إن بلده يقع على مفترق طرق جغرافي وإن ما لا يقل عن تسعة من البلدان النامية غير الساحلية تعتمد على طرق العبور التي تمر في بلده. وسياسات بلده في مجال الهياكل الأساسية تعتبر سياسات حيوية بالنسبة للبلدان المجاورة وكذلك بالنسبة إلى بلدان أخرى خارج المنطقة. وفي هذا الصدد، شرعت جمهورية إيران الإسلامية في برنامج كبير لاستثمار رؤوس الأموال في شبكات السكك الحديدية والطرق البرية للمرور العابر، كما بدأت بذل جهود ترمي إلى تعزيز بيئة تجارية مناسبة. وبالرغم من ذلك، لا تزال توجد مسائل بيئية وقانونية واجتماعية بدون حل فيما يتصل بترتيبات العبور. وقال إن من الضروري معالجة هذه المسائل وإن بلده على استعداد للتعاون مع الأونكتاد في البحث عن حلول لها.

٥٦- ووصف ممثل **المكسيك** تجربة بلاده في مجال كفاءة التجارة وتعزيز المشاريع. فبعد تخفيض قيمة عملة البلد في عام ١٩٩٤، الذي أدى إلى إفلاس ٠٠٠ ١٥ من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وانخفاض الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٦,٣ في المائة، وهو أكبر انخفاض منذ ٥٠ سنة، اعتمدت الحكومة برنامج السياسة الصناعية والتجارة الخارجية. والهدف من هذا البرنامج هو تعزيز التغيير والابتكار التكنولوجيين؛ وتشجيع التعاون بين الشركات وإقامة تجمعات صناعية بغية اكتساب قدرة على التنافس الدولي؛ وتعزيز العمالة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وكانت نتائج هذا البرنامج مشجعة، وقد أتاحت، بدعمها بمجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والضريبية وسياسات التجارة الخارجية والاستثمار وتعزيز المشاريع، ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٦.

٥٧- وتركز الأنشطة الرئيسية لهذا البرنامج في الوقت الحاضر على ما يلي: '١' الحصول على تمويل بمعدلات وشروط دولية؛ '٢' وإنشاء مراكز إقليمية لتعزيز القدرة على التنافس؛ '٣' وتنمية قدرة

الموردين؛ '٤' ونشر المعلومات وتشجيع الابتكار والتغيير التقني؛ '٥' وتحسين النقل والاتصالات والإطار القانوني.

٥٨- وكان برنامج إلغاء القيود التنظيمية في البلد وسيلة أخرى لتحسين كفاءة الشركات المكسيكية. وأدت هذه العملية إلى تبسيط كبير في الإجراءات التي باتت متوفرة بصورة مباشرة على شبكة "إنترنيت" (INTERNET) للمستفيدين المعنيين. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وضع سجل بإجراءات الشركات قبيل نهاية عام ١٩٩٧. ويجري تشجيع التجارة الخارجية في إطار الخطة الثانية للبنك الوطني للتصدير (BANCOMEXT) الذي يتوقع أن يقدم في هذه السنة خدمات مالية لأكثر من ٠٠٠ ٥ مشروع من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٩- وقال إن بلده يؤيد اقتراح أمانة الأونكتاد عقد اجتماعين للخبراء بشأن المرور العابر والاتصالات السلكية واللاسلكية. غير أنه ينبغي للاجتماع المتعلق بالمرور العابر أن ينظر أيضا في جوانب الهياكل الأساسية التقنية والتجارية المتصلة بتوزيع السلع والخدمات.

٦٠- وقال ممثل **السنغال** إن الانتفاع الكفء من التجارة وتكنولوجيا المعلومات يعتبر من العوامل الرئيسية في التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، أقامت حكومة السنغال نقطة تجارة توفر وسيلة لإقامة شراكة بين الدولة والقطاع الخاص. وكان لنقطة التجارة هذه وضع المرفق العام، وضم مجلسها التأسيسي جماعات مهنية كانت قد شاركت في إنشائها. وقد أتاح هذا الشكل من أشكال التنظيم التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في أنشطة خدمية، وأتاح لنقطة التجارة أن تدير أنشطتها مثلما تفعل المشاريع الخاصة بينما تتمتع في الوقت ذاته بامتيازات المشاريع العامة. وأهداف نقطة التجارة هذه هي أن تكون بمثابة مركز لتيسير التجارة الدولية، ومصدر للمعلومات التجارية، ومركز لتقديم المساعدة والمشورة. وهذه الوظيفة الأخيرة من شأنها أن تسمح لنقطة التجارة بتطوير أنشطتها في مجال تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة الحجم. وأخيرا يتوقع من نقطة التجارة أيضا أن تساهم في التعاون الإقليمي والدولي. وبذلك التزمت السنغال بالتعاون تعاونا وثيقا مع الأونكتاد في تنفيذ برنامج نقاط التجارة.

٦١- وقال ممثل **الصين** إن الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات واستخدامها يشكلان عاملا حاسما بالنسبة للمشاريع الصينية، وبرنامج كفاءة التجارة يوفر إطارا لاستيعاب هذه التكنولوجيا. وتؤدي كفاءة التجارة إلى تخفيض تكاليف المعاملات، ويمكنها أن توفر دعما قيما للتجارة في مجالات مثل الجمارك والنقل والأعمال المصرفية والتأمين. وقد أيدت الصين ندوة الأمم المتحدة الدولية المتعلقة بالكفاءة في التجارة التي عقدت في كولومبس وواصلت دعم برنامج نقاط التجارة. وفي هذا الصدد، أنشئت نقطتان للتجارة في البلد، واحدة في شانغهاي والأخرى في بكين. وقد رُبطت هاتان النقطتان بنظام الفرص التجارية الالكترونية وطورتا مجموعة من الأنشطة المتصلة باستخدام تكنولوجيات شبكة "إنترنيت"، والجمارك، وتفتيش المنتجات، وما إلى ذلك. وتستفيد مشاريع عديدة من الخدمات المقدمة. وقد فتحت نقطة التجارة التي أقيمت في بكين صفحة في شبكة إنترنيت تسمى "أعمال بكين التجارية" (Peking Business)، بينما أقامت نقطة التجارة الكائنة في شانغهاي نظاما خاصا بها لإدارة المعلومات، كما أقامت قاعدة بيانات خاصة بها، وهو ما يمكن أن يصبح نموذجا لشبكة النقاط التجارية الدولية. وأعرب عن الأمل في ان يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة والإرشاد في مجال تطوير نقاط التجارة في المستقبل.

٦٢- وقال ممثل **نيبال** إن بلده بدأ مشروعا من مشاريع النظام الآلي للبيانات الجمركية. وتشكل المرحلة الثانية من هذا المشروع جزءا من برنامج للوسائط المتعددة وتيسير التجارة يموله البنك الدولي. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع إلى زيادة إيرادات الحكومة، وسوف يكون له دور بالغ الأهمية في اقتصاد البلد.

٦٣- أما ممثل **الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن** (FIATA) فقد أعرب عن اهتمام والتزام صناعة الشحن على الصعيدين الوطني والدولي بدعم الأونكتاد في تعزيز ومواصلة تطوير خدمات دعم التجارة في ميدان النقل واستيراد وتصدير السلع المصنعة وشبه المصنعة. أما شبكات الاتصال مثل نظام المعلومات المسبقة عن البضائع والنظام الآلي للبيانات الجمركية فتعتبر أدوات هامة في تيسير التجارة. وعولمة التجارة تعني تزايد الطلب المستمر دوما على نظم النقل وخدمات الشحن المتسمة بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف. وهذا يتسم بأهمية خاصة في البلدان النامية حيث يمكن أن يؤدي نقص الهياكل الأساسية المناسبة في مجال النقل إلى إضافات لا تحتمل إلى الأسعار الأساسية للسلع. وأضاف أن عمل الأونكتاد وعمل الاتحاد الدولي في مجال تيسير التجارة يكمل كل منهما الآخر فيما يتعلق بإزالة الحواجز، الضريبية أو غير الضريبية. وقد أوضحت نشرة الأونكتاد الأخيرة عن النقل المتعدد الوسائط مرة أخرى الحاجة إلى تعاون أوثق في وضع معايير للنقل الدولي.

الاجراء الذي اتخذته اللجنة

٦٤- اعتمدت اللجنة في جلستها العامة السادسة (الختامية) مشروع استنتاجاتها المتفق عليها بشأن البند ٤ من جدول الأعمال (للاطلاع على الاستنتاجات المتفق عليها، انظر المرفق الثاني).

البيان الختامي بشأن البند ٤ من جدول الأعمال

٦٥- قال ممثل **المكسيك** إن تقييم الكفاءة في التجارة ينبغي أن يستكمل بالنظر في المشاكل المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات. فالتوزيع له تأثير متزايد على تكلفة التجارة وعلى وصول البلدان النامية إلى الأسواق الدولية. ومن المهم، لذلك، تحديد العقبات التي تواجه البلدان النامية في هذا الصدد. وينبغي عقد مشاورات غير رسمية لتحديد العناصر التي يمكن بالتالي أن تعالجها اللجنة. وقد أعرب أعضاء اللجنة والأمانة، في هذا الصدد، أثناء مشاورات اللجنة غير الرسمية، عن اهتمامهم باقتراح المكسيك، وطرحت الفكرة القائلة بأنه ينبغي تحليله في المستقبل القريب.

بيانات ختامية عامة

٦٦- تحدث ممثل **هولندا** باسم **الاتحاد الأوروبي** فأعرب عن ارتياحه للطريقة الفعالة للغاية التي أدير بها الاجتماع وللنتائج الملموسة التي تم التوصل إليها. وقال إن الوقت يقارب أن يحين لتقييم عمل اللجان، التي أريد لها أن تلعب دورا محوريا بين مجلس التجارة والتنمية واجتماعات الخبراء وأن توفر منتدى لتبادل للآراء يؤدي إلى صوغ مبادئ توجيهية للسياسات. وأضاف أن الهدف ينبغي أن يتمثل في إجراء نقاش واسع وغير رسمي وموجه نحو السياسات بشأن القضايا الأساسية وأن من المهم ضمان إتاحة وقت كاف في اجتماعات اللجنة لمناقشة السياسات استنادا إلى الوثائق التي تقدمها الأمانة. وربما يقتضي الأمر إعادة النظر

في حكمة تقسيم الدورة إلى جزأين منفصلين، بما يؤدي إلى مفاوضات متوازية بشأن حصيلة المناقشات في مرحلة مبكرة جدا من الاجتماع.

٦٧- وقال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إنه يتفق مع بيان هولندا. فالأسلوب الذي اتبع في إطار البند ٤ من جدول الأعمال، والذي قدمت فيه الأمانة عددا من البيانات القطاعية التوضيحية الموجزة، أعقبتها مناقشات بشأن المسائل المثارة، ينبغي أن يستخدم كنموذج للعمل في المستقبل. فقد أتاحت هذه البيانات للوفود فهما واضحا لأنشطة الأمانة، وركزت على النتائج العملية النهائية، واعترفت بالحاجة إلى مؤشرات للنجاح والاخفاق، وبددت صورة الأونكتاد كمعقل للفكر النظري.

٦٨- وقال المتحدث باسم **المجموعة الافريقية** (المغرب) إنه يتفق مع هولندا. وأضاف أن القضية تتعلق بالجهاز الحكومي الدولي للأونكتاد في مجموعه وينبغي من ثم تناولها في إطار مشاورات رئيس المجلس. وهناك حاجة إلى نهج أكثر تكاملا لعمل اللجان. وأعرب أخيرا عن تقديره الشديد للنهج الذي اتبع في إطار البند ٤ من جدول الأعمال.

٦٩- وقال المتحدث باسم **المجموعة "دال"** (بلغاريا) إن نتائج عمل اللجنة إيجابية ومتوازنة. وإن اللجنة هي احدى الهيئات الرئيسية للجهاز المؤسسي الجديد للأونكتاد.

٧٠- وقال ممثل **الاتحاد الروسي** إنه في أعقاب اجتماع ميدراند، بدأ الأونكتاد مرحلة جديدة لنشاط عملي التوجه لا يشرك ممثلي الحكومات فحسب، بل أيضا المنظمات غير الحكومية ومنظمي المشاريع والمصدرين وغيرهم من العاملين بالتجارة. وسيكون من المهم أن تنشر المعلومات المتولدة عن عمل اللجنة على أوسع نطاق ممكن بين المشتغلين بالتجارة لتمكينهم من أداء دور أكثر نشاطا في عمل اللجنة في المستقبل.

٧١- وقال المتحدث باسم **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي** (جامايكا) إن العروض التي قدمت في إطار كلا البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال فعالة وهامة. وأعرب عن تطلعه إلى استمرار عمل الأونكتاد في المجالات المعنية.

٧٢- وقال المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية والصين** (الفلبين) إنه يوافق على أن الأمر يقتضي مزيدا من الترابط في عمل الأونكتاد. كما أعرب عن اتفاقه مع هولندا بشأن الحاجة إلى إعادة التفكير في شكل دورات اللجنة، نظرا لأن ممارسة عقد مشاورات غير رسمية في توازٍ مع العمل الرئيسي للجنة تجعل من الصعب على الوفود الصغيرة أن تشارك مشاركة كاملة.

الفصل الثالث

المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٧٣- افتتح السيد روبينز ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الدورة الأولى للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٤- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الأولى المعقودة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيد مانويل دنغو	(كوستاريكا)
نوائب الرئيس:	السيد رانجانا ن. أبيسيكيرا	(سري لانكا)
	السيدة فيولِتّا فونسيكا دي سانابريا	(فنزويلا)
	السيد بشير موسى	(نيجيريا)
	السيد كورّادو ميلِسّي فيّريتّي	(ايطاليا)
	السيد بيتكو بايف	(بلغاريا)
المقرر:	السيدة هِذَر بوث دي جيوفاني	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٥- وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.3/1. وعليه يصبح جدول الأعمال للدورة الأولى على النحو التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

٤- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة الى مجلس التجارة والتنمية.

دال- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة وأي إعداد ضروري عن طريق اجتماعات الخبراء

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٧٦- وافقت اللجنة، في جلستها العامة السادسة (الختامية)، على مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة (للاطلاع على جدول الأعمال المؤقت، انظر المرفق السادس).

٧٧- وفيما يتصل بالبند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، ووفقا للفقرة ٤ من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن استراتيجية تنمية المشاريع (انظر المرفق الأول)، قررت اللجنة عقد اجتماع للخبراء بشأن "الدور الذي تضطلع به كل من الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والتفاعلات القائمة بينها في إيجاد إطار متماسك للسياسات العامة، وإقامة تدابير وهياكل داعمة فعالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمشاريع البالغة الصغر، لا سيما في أقل البلدان نموا".

٧٨- وفيما يتصل بالبند ٤ من جدول الأعمال المؤقت، ووفقا للفقرة ٨ من الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية (انظر المرفق الثاني)، قررت اللجنة عقد اجتماع للخبراء بشأن "استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة، وعقد اجتماع خبراء آخر بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة والكفاءة في التجارة".

هاء - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٩- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة السادسة (الختامية) بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مشروع تقريرها (TD/B/COM.3/L.1 وAdd.1)، بمراعاة أي تعديلات تدخلها الوفود المعنية على ملخصات بياناتها، وأذنت للرئيس بأن يرفق بالتقرير الموجز الذي أعده للمناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال. كما أذنت للمقرر باستكمال نص التقرير لكل يعكس أعمال الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

الاستنتاجات المتفق عليها بشأن المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

١- تحيط اللجنة علما بوثيقة الأمانة المعنونة "تغيُّر طبيعة المشاريع والمنافسة، وآثاره على وضع استراتيجية لتنمية المشاريع" (TD/B/COM.3/2)، وببرنامج العمل المقترح الوارد فيها.

٢- وتقر اللجنة بما لوضع استراتيجيات لتنمية المشاريع من أهمية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما أقلها نموا، وبالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على أن تولى هذه الاستراتيجيات اهتماماً لعدد من العوامل على الصعيدين المحلي والدولي، وهي:

- الطبيعة الآخذة في التغير وغير المتجانسة للمشاريع والمنافسة الدولية، بمراعاة أوجه التكامل التكنولوجي بين الصناعات، وسرعة خطى التغير التكنولوجي، وضروة الاندماج الفعال في الأسواق العالمية؛

- الطابع المعقد لعملية تنمية المشاريع، التي تتناول تعددية وتفاعل العوامل التي يقوم عليها نمو المشاريع وقدرتها التنافسية على الصعيدين المحلي والدولي، والتي تؤكد ضرورة اتباع نهج متكامل، يشمل، بين أمور أخرى، السياسات والأدوات الداعمة، والابتكار، والتعاون فيما بين الشركات، والحوار فيما بين الحكومات والشركات التجارية، وحشد الموارد المالية، وخاصة من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

- أهمية إيجاد بيئة متماسكة للسياسات العامة تربط بين السياسات الكلية والجزئية، مع توقيتها وتسلسلها على النحو المناسب، وبذل جهود حثيثة في سبيل بلوغ مستوى مناسب من التنافسية والحفاظ عليه؛

- أهمية الدور الذي تنهض به الدولة، في إيجاد بيئة مؤاتية فعالة، وفي تيسير بناء ثقافة المشاريع، ومد شبكات سوقية تفضي إلى الاضطلاع بالمشاريع، والابتكار، والتعاون فيما بين الشركات، على الصعيدين الداخلي والدولي.

٣- وتقر اللجنة بأنه سيلزم القيام بمزيد من الأعمال التحليلية وبحوث السياسات العامة داخل الأونكتاد في مجالات معينة، وتحيط علما بالمقترحات المقدمة في هذا الشأن، وهي:

'١' الدور الذي تضطلع به كل من الحكومة والقطاع الخاص، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والتفاعلات القائمة بينها في إيجاد إطار متماسك للسياسات العامة وإقامة تدابير وهياكل داعمة فعالة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والمشاريع البالغة الصغر، لا سيما في أقل البلدان نموا؛

'٢' القيمة المحتملة لتشجيع وتيسير التعاون الفعال فيما بين الشركات، والسبل والوسائل اللازمة لذلك، بما في ذلك التجمع والترابط الشبكي والشراكة في التكنولوجيا، محليا ودوليا على السواء، كأداة لتعزيز تنمية المشاريع وقدرتها على المنافسة؛

'٣' تنمية الابتكار وروح الاقدام على المشاريع والقدرة التكنولوجية بوصفها مدخلات جوهرية من أجل تنمية المشاريع ونموها؛

'٤' ما لإصلاح الاقتصاد الكلي وتحريره من آثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل على تنمية المشاريع ونموها، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٤- تقرر اللجنة عقد اجتماع للخبراء بشأن البند '١' أعلاه وتدعو الأمانة إلى إعداد لمحة عامة عما تم إنجازه من عمل. كما تدعو اللجنة الحكومات إلى إعداد مساهماتها بشأن هذا الموضوع بغية تيسير وإثراء عمليات تبادل الخبرات فيما بين البلدان. فهذا النهج سيمكن اللجنة من دراسة تجارب البلدان واستخلاص الدروس منها، كما سيمكنها من تعيين عناصر السياسات العامة التي يمكن أن تضعها الحكومات في اعتبارها لدى وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية المشاريع.

٥- ترجو اللجنة من الأمانة أن تبدأ أعمالها التحليلية وبحوثها المتعلقة بالسياسة العامة بشأن البند '٢'، أعلاه وتوصيها بأن تبدأ أعمالها بتقديم لمحة عامة عما أنجزته من عمل من قبل.

٦- كما ترجو اللجنة من الأمانة أن تقوم، بالتعاون مع غيرها من وكالات الأمم المتحدة، بتقديم معلومات أساسية عما هو متاح من بيانات عن هيئات البحوث وغيرها من المؤسسات الداعمة العاملة في مجال تنمية المشاريع، حتى يمكن إدخالها في قاعدة للبيانات يمكن الاطلاع عليها من خلال الشبكة العالمية (الإنترنيت)، أو بوسائل أخرى.

٧- وترجو اللجنة من الأمانة أن تواصل تنمية أنشطتها الخاصة بالتعاون التقني في مجال تنمية المشاريع، وأن تقوم، بالتعاون مع غيرها من المنظمات والوكالات المختصة في الأمم المتحدة، بتطوير برنامج إمبريتيك (EMPRETEC) وتوسيع نطاقه. وترجو اللجنة من الأمانة أن تلتمس مساهمات، للموارد الخارجة عن الميزانية، من أجل هذا الغرض.

٨- وتؤكد اللجنة أهمية عمل الأونكتاد في تعاون وثيق مع غيره من الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تنفيذ برنامج عمله، وترجو منه تقديم تقرير عن نطاق هذا التعاون.

المرفق الثاني

الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

١- تحيط اللجنة علماً بوثيقتي الأمانة المعنونتين "الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة" (TD/B/COM.3/3) و"تقييم الكفاءة في التجارة" (TD/B/COM.3/3/Add.1) وبالأولويات المقترحة المضمنة فيهما فيما يتعلق ببرنامج عمل في القطاعات الستة والمجالات الثلاثة المشتركة بين القطاعات الوارد بيانها فيهما.

٢- وترى اللجنة أن القدرة التنافسية للتجار - ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم - تعتمد بشكل متزايد، في ظل اقتصاد يشهد العولمة والتحرير، على الحصول على المعلومات وتكنولوجيات المعلومات وعلى توافر اجراءات وممارسات مبسطة وملائمة. وهذا أمر يمثل تحدياً مهماً بصورة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، وللبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي هذا السياق، يتعين على الأونكتاد أن يطور نهجه الاستراتيجي ويعزز قدرته التحليلية من أجل تعزيز الكفاءة في التجارة، معتمداً في ذلك على ما انفك يحققه في هذا المجال من انجازات عملية وذات توجه عملي. وهي ترى كذلك أن القدرة على المنافسة في مجال التجارة للشركات الأصغر حجماً في هذه البلدان تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لاشتراكها الأنشط في التجارة الدولية.

٣- وتعترف اللجنة في هذا الصدد، بأهمية مواصلة العمل الذي دعت إليه "شراكة من أجل النمو والتنمية" (الأونكتاد التاسع، ميدراند، أيار/مايو ١٩٩٦) (TD/378) بالاعتماد على إعلان كولومبوس الوزاري (كولومبوس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) (TD/SYMP.TE/6) في ميدان الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة.

٤- وتحيط اللجنة علماً بالتعاون الذي ظل سائداً بين الأونكتاد ومركز التجارة الدولية واللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وتشدد على أهمية مواصلة وتعميق مثل هذا التعاون مع هذه وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك كافة اللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، في ميدان الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة، وتطلب إلى أمانة الأونكتاد إعداد تقرير عن مدى هذا التعاون.

٥- وترى اللجنة أن عمل أمانة الأونكتاد في المجالات المحددة في إطار البند ٤ من جدول أعمال دورتها الأولى (وهي الجمارك والنقل والشؤون المصرفية والتأمين، والممارسات التجارية/تيسير التجارة والمعلومات التجارية، والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والمرور العابر وتنمية الموارد البشرية والمسائل القانونية) ينبغي أن يتواصل بطريقة متكاملة، بغية تحقيق أقصى قدر من التعاضد ووفورات الحجم الممكن أن تحدد في هذه المجالات. وينبغي للأمانة أن تركز، في كل من هذه المجالات، على عدد محدود من الأولويات.

٦- وتحيط اللجنة علماً بتوسع برنامج النقاط التجارية واهتمام البلدان الأعضاء بالمشاركة. وترجو اللجنة من الأمانة التماس مساهمات لهذا الغرض. وتطلب إلى الأمانة أن توفر، في أقرب وقت ممكن، تقييماً لبرنامج نقاط التجارة - يتضمن مدى قابلية هذه النقاط للتشغيل فيما بينها - وينبغي أن تشكل بعض أجزائه مساهمة في الإعداد لاجتماع الخبراء بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة والكفاءة في التجارة (انظر الفقرة ٨ أدناه).

٧- وترجو اللجنة من الأمانة إعداد مذكرة معلومات بالاستناد إلى تحليل للتكلفة والعائد فيما يتعلق بالوسائل والسبل العملية لتأمين الحماية القانونية لأسماء وعلامات نقاط التجارة وشبكة النقاط التجارية العالمية.

٨- وتدعو اللجنة إلى عقد اجتماعين للخبراء بشأن البندين التاليين وفي الموعدين المذكورين أدناه:

'١' استخدام تكنولوجيات المعلومات لجعل ترتيبات المرور العابر أكثر كفاءة: ٧-٩ نيسان/أبريل ١٩٩٧؛ وينبغي النظر في قضايا المرور العابر وتيسير النقل من وجهة نظر تقنية في السياق العام للتجارة والتنمية مع التركيز بوجه خاص على المشاكل المحددة التي تواجهها البلدان التي لا منافذ لها على البحار والبلدان المانحة للعبور؛

'٢' الاتصالات السلكية واللاسلكية وتيسير التجارة والكفاءة في التجارة: ١٥ - ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧؛ وينبغي أن يكون التركيز في هذا الاجتماع على تقييم المتضمنات العملية في ميدان التجارة والتنمية المترتبة للبنية الأساسية العالمية للمعلومات، بما في ذلك آثارها في شبكة نقاط التجارة العالمية.

٩- وترى اللجنة أنه ينبغي للأمانة أن تواصل عملها بشأن الأسس الاستراتيجية والتحليلية والمنهجية الممكن أن يقوم عليها تنظيم تقييم الكفاءة في التجارة. وترجو من الأمانة إعداد تقرير مؤقت عن هذه القضية في وقت يتيح نظر اللجنة فيه في دورتها الثانية.

١٠- وتقرر اللجنة النظر في دورتها الثانية في المساهمة التي يمكن أن تقدمها الهياكل الأساسية في مجال الخدمات للقطاع غير الرسمي وتطوير المشاريع البالغة الصغر.

المرفق الثالث

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية التي جرت في إطار البندين ٣ و٤ من جدول الأعمال

ألف - المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١- فريق الخبراء بشأن "التجارب القطرية في مجال تنمية المشاريع"

١- أثارت المناقشة غير الرسمية التي قادها الفريق عدداً من القضايا الهامة. وشملت هذه القضايا: دور الدولة والقطاع الخاص؛ الحوار بين الحكومة ودوائر الأعمال؛ أشكال التعاون فيما بين الشركات، بما في ذلك العلاقات بين المستهلك والمورِّد، والتجمُّع والربط الشبكي؛ وآثار التكيُّف الهيكلي والتحرير على تنمية المشاريع؛ وقضايا أخرى تتصل بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المشاريع البالغة الصغر.

٢- وأكد كثير من المتحدثين على أهمية دور الدولة في عملية تنمية المشاريع. وهذا الدور يظهر على مستويين: المستوى الاقتصادي الكلي من خلال خلق بيئة مؤاتية، ووضع سياسات جيدة للاقتصاد الكلي، وإقامة إطار قانوني وتنظيمي وضريبي سليم، وتحقيق الاستقرار السياسي؛ وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، وذلك، بين أمور أخرى، من خلال توفير تدابير دعم وهياكل مناسبة والاستثمار في بناء القدرات، بما في ذلك في مجالات التعليم والتدريب والصحة. فيمكن للدولة أن تعزز ترابط السياسات بتأمين تقييم هذه السياسات بصفة منتظمة، من حيث تأثيرها ومواءمتها حسب الاقتضاء. فالحكومات التي حققت نجاحاً قد اعتمدت استراتيجيات واضحة للتنمية الاقتصادية، تشمل خلق ظروف مؤاتية واعتماد سياسات داعمة لإنشاء المشاريع ونموها وتنميتها. غير أنه كانت هناك حاجة إلى الانتقائية والتركيز على مجالات الأولوية. فلسياسة الاغفال الواعي لمجالات لا تتسم بأولوية الكثير مما يزكيها. فينبغي على سبيل المثال أن يكون دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ذا طابع تشجيعي دائماً ويرمي إلى مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الواعدة على النمو وليس إلى إنقاذ مؤسسات المشاريع الصغيرة والمتوسطة توخياً فقط لإنقاذها. وكثيراً ما يكون هناك اختيار بين مساعدة المشاريع الأكثر وعداً أو مساعدة تلك الأكثر احتياجاً. على أن الشكل المناسب لدعم الدولة، بالقيام مثلاً بإزالة القيود التنظيمية أو غيرها من القيود المفروضة على التجارة، وبتسريع الاجراءات الإدارية أو تيسير الحصول على المعلومات وعلى الدعم المالي المؤسسي، كثيراً ما يؤثر تأثيراً حاسماً في التنمية الناجحة للمشاريع ولا سيما الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣- وتقتضي أهمية دور الدولة أيضاً ضرورة إيجاد تفاعلات ناجعة وحوار مع القطاع الخاص يتعاون فيه كلا الطرفين من أجل تحقيق تناسق السياسات وترابطها. وقد أدى مثل هذا التعاون الفعال إلى نتائج هامة، وذلك، على سبيل المثال، في جمهورية كوريا في الستينات والسبعينات. ومن العوامل التي أسهمت في هذا النجاح: سياسات الحكومة البراغماتية التي كانت تُستعرض بانتظام والتي جمعت بين الترغيب (مثل حوافز

التصدير) والترهيب (مثل المراقبة الضريبية للشركات الفاشلة والتهديد بمصادرة أصولها)؛ واتخاذ تدابير على الصعيد الداخلي لاستبعاد الأنشطة الباحثة عن الريع ولتشجيع الاستثمار في أنشطة انتاجية، بما في ذلك الأنشطة الزراعية؛ واتباع استراتيجية منهجية جيدة التنظيم لتنمية الصادرات، تتضمن وضع أرقام ارشادية لأهداف التصدير من خلال اللجان الصناعية المشتركة على مستوى المنتج ومستوى السوق ومستوى الشركة، ومراقبة هذه الأهداف، وإجراء ما يلزم من تعديلات استجابة لمؤشرات السوق الدولية؛ وتطوير بيروقراطية اقتصادية فعالة بعيدة عن السياسة مع وجود خبرات قطاعية متخصصة للتفاعل مع القطاع الخاص. ومن الأمثلة الأخرى لاستخدام الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تحقيق ترابط السياسات مثال سنغافورة وتايوان، وهي إقليم من الصين. بيد أن التساؤل ثار بشأن ما إذا كان نطاق السياسات التنشيطية واستقلالية السياسات، الذي استخدمته هذه الاقتصادات من قبل لا يزال متاحاً في سياق ما بعد دورة أوروغواي. فبينما يمكن استخلاص دروس مفيدة من من تجارب هذه البلدان، يتمثل التحدي الأساسي في الظروف الحاضرة في إيجاد أساليب جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص في سياق استراتيجيات واضحة ومرنة لتنمية المشاريع.

٤- وفي الديناميات الجديدة لتنمية المشاريع وللمنافسة الدولية التي خلقتها العولمة والتحرير، يلعب التعاون فيما بين الشركات دوراً هاماً، وخاصة في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الدخول في سلسلة الانتاج العالمي والأسواق الدولية، وذلك مثلاً من خلال العلاقات بين المستهلكين والمورِّدين، والتخصص والربط الشبكي، بغرض دخول المكان المناسب في الأسواق. ويُعدُّ التجمع، وإن كان لا يمكن تطبيقه في جميع الظروف، شكلاً هاماً جداً من التعاون بين الشركات. فقد أتاح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أن تتغلب، لا على صغر حجمها فحسب، ولكن أيضاً على وحدتها، فمكنها من التنافس دولياً عن طريق تحقيق كفاءة جماعية. وهذه الكفاءة الجماعية تنتج عن عاملين: هما تحقيق وفورات (وفورات التجمع)، والعمل المشترك، رأسياً وأفقياً على السواء. كما أن تفاعلاتها بتقاربها بعضها من بعض يمكن أيضاً أن يساعد في تدفق المعرفة فيما بينها. وقد أوضحت التجارب أن التجمع ليس مهماً فقط في البلدان المتقدمة بل وأيضاً في البلدان النامية، وأنه ساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على التغلب على قيود النمو. وتشير التجربة إلى أن المساعدة التي تقدمها الدولة في تعزيز التجمع يمكن أن تكون أكثر فعالية في تحقيق تأثير تجميعي مستدام إذا وجهت إلى مجموعات المشاريع، بما في ذلك عن طريق منظماتها التجارية، لا إلى المشاريع فرادى. ويمكن استخلاص دروس مفيدة من التجارب الاسكندنافية فيما يتعلق بدور شبكة السماسرة أو ميسري الأعمال.

٥- وقد كان لسياسات التكيف الهيكلي والتحرير آثار مختلطة على تنمية المشاريع في بلدان كثيرة. ففي عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، مثلاً، كان من الآثار التي نتجت خلال مراحل مختلفة حدوث اضطراب اقتصادي في أوائل الثمانينات، رافقه انهيار آلاف المشاريع، وخاصة في القطاعات الكثيفة العمالة والمنخفضة المهارات. وكان منها أيضاً تقسيم الصناعة إلى قطاعين، قطاع صغير تنافسي وعالي الانتاجية نسبياً يتألف من شركات أو تجمعات شركات حديثة كثيفة رأس المال وقطاع أكبر منخفض الانتاجية نسبياً ويضم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي كانت دائماً تتراجع وتنحسر. وتشير البيانات المتعلقة بمستويات الإنتاجية فيما يخص الولايات المتحدة أنه على المستوى الكلي، لم يكن هناك تقدم في سد الفجوة؛ وكان ذلك لأن مكاسب الإنتاجية السريعة في القطاعات كثيفة رأس المال والتي ترتكز على الموارد قابلتها إنتاجية متدهورة في القطاعات الباقية.

٦- ونظراً لأن هذه الآثار، فيما يتعلق مثلاً بانهيار المشاريع في القطاعات المنخفضة الإنتاجية، لم تكن قاصرة على بلدان أمريكا اللاتينية فإنه كان لها متضمنات هامة على صعيد السياسات بالنسبة للكثير من البلدان حيث كان عليها أن تتصدى لنتائج هذه السياسات وآثارها الاجتماعية. وفي هذا الصدد تعد العلاقات بين السياسات الكلية والسياسات الجزئية ذات أهمية خاصة. فنقص التمويل، على سبيل المثال، غالباً ما يمثل مشكلة كبرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما لا تكون المشكلة بنفس القدر بالنسبة للمشاريع الكبيرة، في التكيُّف لآثار هذه السياسات. وإضافة إلى ذلك فإن اخفاقات السوق المرتبطة بعيوب أو اضطرابات في خدمات التدخل المالي والارتفاع الكبير في أسعار الفائدة، يمكن أن تؤدي إلى اخفاقات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمكن أن تقوى على البقاء في ظل ظروف أكثر استقراراً. وفضلاً عن ذلك فإن آثار سياسات التكيف من حيث ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الطلب والانتاج وانخفاض حصيلة الضرائب، أدت إلى الحد من قدرة الدولة على مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تستحق المساعدة، في وقت كانت هذه المشاريع في أشد الحاجة إليها لكي يتسنى لها البقاء والتكيف للظروف الجديدة. وهكذا كان هناك ما يقتضي تمويلاً خارجياً أثناء الفترة الانتقالية للتكيف لمواجهة تكاليف برامج دعم هذه المشاريع إلى أن يعود دخل الضرائب إلى مستواه.

٧- غير أنه بينما الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي ضروري، دون أن يكون كافياً، لتنمية المشاريع، فإن لتدابير التكيُّف الهيكلي والتحرير آثاراً إيجابية مشجعة مثل ظهور ثقافة المشاريع وزيادة الإقدام على المشروعات للاستفادة من الفرص الاقتصادية الموسعة للقطاع الخاص التي تنشأ عن هذه التدابير. وقد ذُكرت أمثلة لأناس كان تفكيرهم ليتجه في الماضي إلى أن يكونوا موظفين ولكنهم بدأوا يكتسبون بصورة متزايدة عقلية تحبذ المشاريع ويكتسبون مهارات لإنشاء مشاريعهم الخاصة. ومن المهم جداً، في هذا السياق، أن توفر الدولة بيئة مؤاتية وتدابير وهياكل داعمة مناسبة لكي تجعل من روح المبادرة والطاقة التي أخذت تبرز أنشطة انتاجية قادرة على البقاء.

٨- وقد نوقشت أيضاً قضايا أخرى تتعلق بتنمية المشاريع وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشير تجارب الاقتصادات المختلفة التي تمر بمرحلة الانتقال إلى أن المؤسسات تعترف بضرورة الاضطلاع بتخطيط استراتيجي للأعمال يتضمن وضع استراتيجية للقدرة على المنافسة وللمهارات والطاقة التكنولوجية وللتوجيه السليم للزبائن. وفي هذا الصدد تحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مساعدة خاصة، بما في ذلك تيسير الحصول على المدخلات الأساسية، يمكن أن تؤدي فيها الدولة دوراً هاماً. ويعد الحصول على الأموال حاجة هامة ولكنه ليس كافياً بذاته؛ فهو بحاجة إلى أن يقترن بخدمات دعم غير مالية، تشمل أيضاً المعلومات (بشأن فرص الربط الشبكي مثلاً) والتدريب. ففي كازاخستان، مثلاً، واجه حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الأموال اللازمة كرأس مال أو قروض معوقات بسبب ضعف خدمات التدخُّل المالي على الصعيد الوطني، مثل عدم الاستقرار ونقص الخبرة في قطاع الأعمال المصرفية وعدم وجود أي صناديق محلية لتمويل المشاريع. إذ ينزع المدخرون المحليون إلى إبقاء مدخراتهم بالبيوت بسبب المخاطر التي تتعرض لها الودائع في البنوك، وكان على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تعتمد أساساً على أصحاب رؤوس المال. غير أن الأموال التي قدمتها هيئات مثل البنك الأوروبي للتعمير والتنمية ساعدت بعض المشاريع على مواجهة هذه المشاكل. وإضافة إلى ذلك فإنه يجري تقديم مساعدة دولية لدعم بناء القدرة في خدمات التدخل المالي. وقد جرى التأكيد على أن معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة جداً في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مثل كازاخستان كانت مميزة لفترة انتقالية من التكيُّف على مستوى الاقتصـــاد

الكلي وتعكس مستويات عالية من الشكوك والمخاطر التي يتعرض لها المقرضون؛ وهذه المعدلات لا تكفل ظروف التوازن وتتجاوز بكثير الامكانات لمعظم المشاريع لتوليد دخل حقيقي كافٍ.

٩- ومع ذلك فإن أهمية خدمات الدعم المالية وغير المالية، وخاصة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أهمية مشتركة للبلدان النامية وغيرها. ففي مجال التمويل تتعلق القضايا، بين أمور أخرى، بالتدابير الرامية لا إلى تعبئة الموارد فحسب، بل أيضاً بتوجيهها إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد أظهرت التجربة أن الأموال التي تساعد على بدء المشروع، التي تقدمها مؤسسات غير رسمية أو متخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، كثيراً ما يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تمكين هذه المشاريع من الوصول إلى مصادر التمويل المؤسسي. وإن إنشاء روابط ملائمة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي للتمويل، باستخدام شبكة معلومات القطاع غير الرسمي ومرافق الإقراض في القطاع الرسمي، يمكن أن يساعد على تعزيز وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما فيها المؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي، إلى الأموال، وذلك مثلاً بتخفيض تكاليف المعاملات وتخفيض أسعار الفائدة التي تُستأدى على القروض. وقد جرى تأكيد ذلك في اجتماع الفريق العامل المخصص التابع للأونكتاد المعني بدور المشاريع في التنمية في دورته التي عقدت في تموز/يوليه ١٩٩٥ (انظر TD/B/42(1)/17). وفي مجال خدمات دعم الأعمال التجارية، كان من بين القضايا المُثارة مسألة الرسوم التي تُطلب من المستفيد بالخدمة. فمثل هذه الرسوم تساعد على ضمان أن يكون تقديم هذه الخدمات استجابة لطلب عليها، وعلى تغطية التكاليف. وفي الحالات التي قد لا يكون من الممكن فيها استرداد كامل التكاليف، يقتضي الأمر على الأقل شكلاً لتقاسم التكاليف بين مقدم الخدمة والمستفيد.

٢- فريق الخبراء المعني "ببناء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الابتكارية في أسواق تنافسية - تجربة EMPRETEC"

١٠- ذُكر أن الحكومات لم تعد تنازع في الرأي القائل بأن القطاع الخاص هو محرك النمو في معظم الاقتصادات. ومع ذلك فإن اضطلاع الحكومات بإيجاد بيئة مؤاتية للمؤسسات الخاصة، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، أمر ضروري ولكنه ليس كافياً. فستكون هناك حاجة إلى برامج، مثل EMPRETEC (برنامج تطوير المشاريع)، تتفاعل مباشرة على مستوى المشروع ولا تقتصر على مستوى الاقتصاد الكلي. ويقوم EMPRETEC بتحديد واختيار وحفز أصحاب المشاريع ذوي القدرة العالية على النمو مقدَّرة وفقاً لمجموعة من الكفاءات الأساسية الثابتة في إدارة المشروعات، ويباشر العمل معهم. وليس للبرنامج حدود جامدة: فهو مصمم ليقدم لأصحاب المشاريع المشاركين الدعم الذي يحتاجون إليه للنجاح في أنشطتهم التجارية والاستمرار فيها على مدى السنين ولتحديد المهارات وتنميتها في مجال إدارة المشاريع. وليس من الصحيح القول بأن مديري المشاريع يولدون كذلك"؛ فالتدريب في مهارات إدارة المشاريع أمر مهم أيضاً.

١١- وفي السياق عاليه، يمكن للحكومات أن تسهم وتساعد في ثلاثة مجالات: بتحديد واستهداف قطاعات معينة من الاقتصاد يكون فيها للبلد أو يحتمل أن يكون له فيها ميزة نسبية، وبحفز الاستثمار الداخلي، وبتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد أُشير أيضاً إلى أن من أهم عناصر بيئة مؤاتية للأعمال التجارية محافظة الحكومة على معدلات تضخم وأسعار فائدة منخفضة، وعلى توافر مرافق للبحث وقدرات على تيسير نمو النشاط التجاري والابتكارات، والنهوض لا بالنمو الاقتصادي فحسب بل وأيضاً بالإنتاجية، وتعزيز الروابط التجارية مع الشركات الأجنبية. ورأى أعضاء الفريق أيضاً ضرورة توفير حوافز ضريبية

وضمان ائتمان كاف للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوفير فرص التعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في مشاريع القطاع العام.

١٢- وقد عرض أعضاء الفريق كيف أن اشتراكهم في برنامج EMPRETEC قد غيَّر مواقفهم وتصوراتهم بالنسبة إلى النشاط التجاري، وعزَّز مهاراتهم في هذا المجال، وزوَّدهم بالثقة في النفس اللازمة لتحمُّل مخاطر الإقدام على المشاريع ولإدارة أنشطتهم التجارية بمزيد من الفعالية. وإضافة إلى ذلك فإنه يجري الاعتراف بالامبريتيكوس (خريجي حلقات العمل التدريبية) الآخرين كزملاء في أسرة برنامج أمبريتيك، لا كمنافسين. وقد خلق هذا بدوره بيئة مؤاتية بدرجة عالية للربط الشبكي بين المشاريع كما حدث بالفعل بنجاح ملحوظ بين الامبريتيكوس في عدة بلدان. وقد ساعدت هذه الروابط على زيادة رقم الأعمال داخل البلد بل وزيادة الدخل من الصادرات أيضاً. وفضلا عن ذلك فإن خدمات المتابعة المختلفة التي تُقدَّم دعماً للامبريتيكوس، مثل شرائط الفيديو الترويجية وتيسير الزيارات الدراسية قد ساعدت على تأمين الدعاية اللازمة وعلى خلق الوعي وقدرات إدارة الأعمال من خلال التعلُّم. كذلك شارك بعض الامبريتيكوس معاً في بعثات تجارية إلى الخارج ومعارض تجارية دولية، حيث اكتسبوا معرفة قيمة باتجاهات الأسواق ومتطلباتها. وقد أكد عدد من أعضاء الفريق بقوة على أهمية مثل هذه الاتصالات حيث مكَّنتهم من الاستجابة بصورة أكثر فعالية لاحتياجات الأسواق. وجرى التأكيد أيضاً على فوائد امبريتيك في خلق العمالة ذلك أن تنمية مهارات تنظيم المشاريع والحماس لها، بما في ذلك نماذج الأدوار الناجحة، بدت تشجع عدداً أكبر من الناس على الاضطلاع بتحديات وفرص أن يصبحوا منظمي مشاريع، بدلاً من التفكير بعقلية من يريدون أن يعملوا كموظفين. وعموماً فقد اعتُبر برنامج امبريتيك (تنظيم تطوير المشاريع) برنامجاً ينطوي على قدرات اقتصادية هامة ويلائم البلدان النامية.

١٣- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، جرى التذكير بأن المبادرة الخاصة لأفريقيا، التي أعلنها الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٦، اعترفت بتنمية المشاريع كشرط لا غنى عنه لإدماج افريقيا في التجارة العالمية. كما ذُكر أن الأونكتاد، من خلال برنامج امبريتيك، بين برامج أخرى، له دور هام يؤديه في تيسير وتشجيع تنمية المشاريع في أفريقيا. وأشير في هذا الصدد إلى أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، الذي قام بتمويل عدة مشاريع لبرنامج امبريتيك في أفريقيا، رأى ميزة هذا النموذج من البرامج؛ وهو يعمل الآن على توسيع تطبيق برامج امبريتيك في أفريقيا كجزء من برنامج مشاريع أفريقيا. وفي نفس الوقت فإن الأونكتاد يُجري أيضاً مناقشة مع عدد من البلدان المستفيدة المستهدفة ومن الوكالات والبلدان المانحة لتوسيع برنامج امبريتيك في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي وآسيا.

١٤- وقد أُشير كذلك إلى أن البرنامج لم يطبَّق بعد في أي بلد آسيوي. وفي هذا السياق ينبغي لأي بلد معني بإقامة برنامج إمبريتيك أن يقدم طلباً رسمياً إلى الأونكتاد أو إلى إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل والتنمية بالأمم المتحدة، التي تشارك مع الأونكتاد حالياً كمدير في تنفيذ برنامج امبريتيك. وحينئذ تعمل هاتان المنظمتان مع الحكومة ومع القطاع الخاص في صوغ مشروع مناسب للظروف الخاصة للبلد مقدم الطلب، في السعي إلى تأمين الدعم المالي اللازم من البلدان والوكالات المانحة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثم في وضع البرنامج ودعم عملية تنفيذه في البلد المعني.

١٥- وعلى مستوى التشغيل، يتلقى برنامج امبريتيك دعماً كبيراً في بداية تنفيذه. غير أن من المتوقع فيما بعد أن يتقاضى رسوماً حسب أسعار السوق لقاء خدمات المتابعة بعد أن يكون سجله الناجح قد أصبح

معروفاً على نحو أفضل. وبوجه خاص، لن يكون نطاق خدماته مقصوراً على كفاءات موظفيه الأساسيين في البلد؛ إذ يكون هناك عادة سجل للخبراء الاستشاريين المنتسبين الذين يمكن الاستعانة بخبرتهم بسرعة. وقد كان معدل إخفاق البرنامج محدوداً بصفة عامة: إذ تتمثل إحدى السمات الأساسية للبرنامج في صرامة عملية تحديد واختيار المشاريع التي يُرجح لها النجاح على أساس معايير محددة بشكل جيد تتعلق بالكفاءات الأساسية لتنظيم المشاريع.

١٦- وأُشير إلى أن مؤسسة غانا لبرنامج امبريتيك قد حققت فائضاً مالياً في ١٩٩٦؛ فأصبحت الآن تدعم نفسها وهي ليست بحاجة إلى مساهمات من المانحين. وتقدم المؤسسة خدمات لوكالات مختلفة مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والمساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) وتتقاضى رسوم إدارة عن هذه الخدمات. وقد أختير أعضاء مجلس إدارتها من القطاعين العام والخاص بما في ذلك الشركات المتعددة الجنسيات ومجتمع رجال المصارف. وهم يقدمون لبرنامج امبريتيك النصيحة والمشورة فيما يتعلق بالسياسات؛ ويشارك بعضهم أيضا في تنفيذ مشروعات تجارية على أساس خاص أو شخصي. ويمثل مركز دعم الأعمال التجارية (BSC) النافذة الأساسية لتقديم المشورة لزبائن برنامج امبريتيك بناء على طلب منهم.

١٧- وقد أُشير بعد ذلك إلى أن برنامج امبريتيك ليس بطبيعته برنامجاً للتخفيف من الفقر، فهذه مهمة تُعنى بها أنشطة التعاون التقني الأخرى بالأمم المتحدة. أما برنامج امبريتيك فقد صمم ويجري تنفيذه لتحديد منظمي المشاريع الذين يُتوقع لهم النجاح وتشجيع نموهم وتطورهم حيث يساعدون، بدورهم، في انطلاق الاقتصاد وزيادة فرص العمل. وعلى الرغم من الحاجة إلى سياسة مساعدة تحدد المستهدفين بها بالنظر إلى محدودية الموارد في البلدان النامية، فإن برنامج امبريتيك لا يميز بين منظمي المشاريع المشاركين الذين اجتازوا الاختبار الأولي للاختيار. ومع ذلك فإن التأثير النهائي للبرنامج لا يمكن رصده الا على المدى المتوسط أو الطويل، مقارنة بالبيانات التي تُجمع عن طريق استقصاءات محددة. وقد أشير إلى أن الرصد والتقييم يعتبران مهمة أساسية لها، مع ذلك، متطلباتها الهامة من الموارد. ولذلك شُجع المانحون على توفير أموال لهذا الغرض.

باء - الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة (البند ٤ من جدول الأعمال)

١٨- قدمت الأمانة، في اطار البند ٤ من جدول الأعمال، مجموعة عروض قصيرة بشأن مختلف مجالات النشاط المتعلقة بالهياكل الأساسية في مجال الخدمات وكفاءة التجارة. وعقب هذه العروض جرت المناقشات.

تيسير التجارة

تقديم

١٩- ان الافتقار إلى خدمات تتسم بالكفاءة والشفافية فيما يتصل بالتجارة وبالنقل يؤدي إلى خطر استبعاد البلدان النامية وأقل البلدان نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويؤدي تيسير التجارة إلى

الحد من الحواجز التي تعوق مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في التجارة ويزيد من فرص العمالة ويسمح لمنظمي المشروعات بأن يصبحوا شركاء في عولمة التجارة وتحريرها. وتؤدي الاجراءات العتيقة والوثائق غير الموحدة إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وإلى تأخيرات لا موجب لها. ويتمثل الحل في مواءمة الممارسات التجارية للمعايير الدولية وادخال علاقات جديدة بين القطاعين العام والخاص.

٢٠- وقد أدى نجاح جولة أوروغواي إلى تخفيض التعريفات. ولكي لا تعاني البلدان من انخفاض غير مقبول في ايرادات الدولة، يقتضي الأمر بالضرورة مزيدا من الدقة في تقدير الضرائب وتحصيل الرسوم، ويحتل الأونكتاد مكانا مناسبا للعمل مع منظمة التجارة العالمية للاستجابة لاعلان سنغافورة، وهناك تعاون ملموس قائم بينهما.

٢١- ومن المفيد التركيز على ما يلي: ادخال اجراءات ووثائق مبسطة ومنسقة وحديثة؛ وتحسين مشاركة التجار ووكلاء الشحن المحليين على صعيد توفير الخدمات اللوجستية الحديثة. فسيؤدي ذلك إلى ازالة المعوقات أمام التجارة والنقل الدوليين.

الجمارك

تقديم

٢٢- يمكن أن يساعد النظام الآلي للبيانات الجمركية (ASYCUDA) في تأمين تحصيل الايرادات وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات. فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يسمح بتيسير التجارة بينما يدعم في الوقت نفسه رقابة الجمارك. وقد أصبح نظام أسيكودا، بانتشار استخدامه في أكثر من خمسين بلدا، المعيار العالمي بحكم الواقع في عمليات التخليص في الجمارك. غير أن ادخاله بشكل ناجح يتطلب التزاما على أعلى مستوى سياسي ودعما من الشركاء في القطاع الخاص. فلا غنى عن استراتيجية سليمة متفق عليها بين المستفيدين والمانحين والأونكتاد. وأخيرا فإنه ينتظر خلال السنوات القليلة القادمة أن يتبع أكثر من ٣٠ بلدا آخر هذا النظام بينما سيقتضي الأمر زيارة جديدة للبلدان التي نفذ فيها من قبل لمعالجة أي مشاكل متبقية.

المناقشات

٢٣- أعرب عدد من الوفود عن قلقهم بشأن امكان ألا يكون الاهتمام الموجه إلى أقل البلدان نموا كافيا. وسألوا عن كيفية تواؤم نظام أسيكودا مع أنشطة تعزيز كفاءة التجارة الأخرى مثل أسيس (نظام المعلومات المسبقة عن البضائع ACIS) وما إذا كان لدى الأونكتاد استراتيجية محددة بوضوح بشأن التعاضدات الممكنة بينها. وأشير أيضا إلى تقرير أنستي عن التعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد (TD/B/40(2)/14) وكذلك إلى مسألة ما إذا كان مستقبل اسيكودا يمكن حتى أن يكون أكثر اشراقا إذا قلل الأونكتاد من دوره بوصفه المتعهد التنفيذي الرئيسي للمشروع. وهل سيستفيد نظام أسيكودا من انشاء شركة للخبرة الاستشارية؟ وأفادت الأمانة بأن دراسة مولتها الحكومة السويسرية قد أجريت وأن نتائجها سوف تبلغ إلى الدول الأعضاء. وقيل إنه يبدو أن هناك بعض المشاكل فيما يتعلق بفكرة إنشاء شركة للخبرة الاستشارية من أجل هذا الغرض. وأكدت الأمانة تركيزها على أقل البلدان نموا، حيث أن ٢٧ بلدا منها تستفيد بالفعل من اصلاح أسيكودا وبرامج الأتمتة؛ كما أكدت أن هناك علاقة وثيقة ونشطة بين الأونكتاد واللجان الاقليمية؛ وأن

اسيكودا يمكن أن يساعد في حل التناقض الظاهري بين زيادة الايراد مع تخفيض التعريفات؛ وأن مشكلة أقل البلدان نموا فيما يتعلق بمصالح الجمارك لا تختلف بحال عن مشاكل البلدان الأخرى في هذا المجال، عدا أن تأثير الدخل في أقل البلدان نموا هو أهم بكثير.

النقل

تقديم

٢٤- يشكل النقل عنصرا أساسيا في التجارة الدولية. اذ يمكن أن يمثل لبعض البلدان النامية (البلدان غير الساحلية والجزر الصغيرة مثلا) ما يصل إلى ثلث الثمن شاملا التأمين والشحن. لذلك فإن هدف الأمانة هو أن تعزز كفاءة عملية النقل حتى يعزز النقل التجارة والتنمية. ويوفر برنامج المعلومات المسبقة عن البضائع (أسيس ACIS) الذي أنشئ في ١٦ بلدا، معلومات مسبقة عن الشحنات والمركبات للجهات المرسل اليها الشحنات ولمتعهدي النقل. وخلال السنوات الخمس الماضية فقط، نظم عدد من دورات ادارة عمليات الموانئ والنقل لأكثر من ألف مدير وجرى توفير مواد بحثية ومرجعية في النقل للأطراف المعنية في البلدان المتقدمة والنامية. وأخيرا فقد بدأ في ١٩٩٣ برنامج مساعدة تقنية كبير لاصلاح ادارة موانى الصومال بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي والاتحاد الأوروبي. والأولويات بالنسبة للمستقبل هي: توسيع برنامج أسيس؛ ومواصلة نشر أوراق تقنية (مثل التقارير والرسائل الاخبارية والمنوغرافات)؛ ومواصلة المساعدة التقنية وأنشطة التدريب؛ والاسهام في تدعيم نقاط التجارة.

المناقشة

٢٥- وأوضحت الأمانة، ردا على الأسئلة، أن المشورة التي تعطى للقائمين بالشحن في البلدان النامية فيما يتعلق بخدمات النقل تتسم بالموضوعية ولا يُقصد بها بأي حال محاباة شركات نقل وطنية أو دولية أو التمييز ضدها. وتتركز الأنشطة في الصومال حاليا على الموانى الشمالية لبربرة وبوزاسو للنهوض بالادارة المحلية، بما في ذلك اقامة مراكز للتدريب، سعيا إلى ضمان استدامة أنشطة المشروع.

المرور العابر

تقديم

٢٦- يقصد بتيسير المرور العابر أي مجموعة من التدابير التي يمكن أن يتخذها بلدان أو أكثر لتنسيق شبكات البنى الأساسية للنقل أو لتنسيق المعايير التقنية لمثل هذه البنى الأساسية، ولتحقيق الانسجام بين لوائح المرور وتبسيط اجراءات الجمارك والاجراءات الادارية من أجل تسريع انتقال السلع عبر الحدود الوطنية.

٢٧- وحتى وقت قريب كان عمل الأونكتاد فيما يتعلق بالمرور العابر يركز على تحسين نظم المرور العابر ذات الأهمية للبلاد النامية غير الساحلية، ولكن في أعقاب الأونكتاد التاسع، أصبح العمل يشمل نظم

المرور العابر للبلدان النامية الأخرى كذلك. وقد جاءت هذه الولاية الجديدة للأونكتاد استجابة لظهور أنماط نقل وتجارة تبين ازدياد التجارة الاقليمية. وسوف يدعم هذا التطور التعاون الاقليمي في مجال المرور العابر. وسيولي برنامج الأونكتاد للمرور العابر أولوية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان النامية غير الساحلية.

الأعمال المصرفية والتأمين

تقديم

٢٨- في اطار تعزيز الكفاءة في التجارة، تمثل الأعمال المصرفية والتأمين مجال نشاط جديد انبثق عن ندوة الأمم المتحدة الدولية بشأن كفاءة التجارة التي عـُقدت في ١٩٩٤ وأتاحه اعادة هيكلة الأونكتاد. فتوفير الأموال أمر أساسي قبل البدء في أي نشاط آخر متصل بالتجارة. فالتجار في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بحاجة إلى الحصول على خدمات مالية مضمونة وفعالة وتنافسية من حيث سعرها. وسيستهدف الأونكتاد في هذا الصدد تيسير الحصول على خدمات ونواتج حديثة فيما يتصل بتمويل التجارة والمدفوعات وادارة المخاطر، للتجار في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتعلق العقبات التي يلزم التغلب عليها بعدم توافر رأس المال والخبرة وبالقيود التنظيمية وعدم الكفاية في الاتصالات السلكية واللاسلكية وفي تكنولوجيا نظم المعلومات. ومن بين الأولويات بالنسبة للمستقبل، توفير المساعدة التقنية ووضع برامج اقليمية ودولية لتمويل التجارة والتأمين عليها وانشاء مركز للانترنيت بشأن التمويل الدولي للتجارة وأنشطة التدريب.

المناقشة

٢٩- استـُرعي النظر إلى أهمية احترام نقاط التجارة مبدأ المنافسة العادلة داخليا ودوليا على السواء، عند اعطاء معلومات عن الموردين لخدمة مالية معينة. واستـُرعي النظر أيضا إلى عمل الأونكتاد بشأن حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على الأموال وتمويل الصادرات وزيادة استخدام تقنيات ادارة المخاطر في السلع الأساسية والتجارة الأخرى، وعلى الأخص برامج التدريب التي أعدها الأونكتاد بشأن ادارة المخاطر، والتي تضمنت زيادة الوعي لدى الحكومات بشأن العوامل القانونية والتنظيمية التي تؤثر على شروط الوصول إلى الائتمان. ويجب ايلاء الاهتمام أيضا لأنشطة الهيئات الأخرى المعنية بتعزيز التجارة في البلدان المختلفة ولزيادة اهتمام البنوك بإعداد نواتج مالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بفضل نقص تكاليف الحصول على المعلومات وادارتها. ويجب أن يتابع عن كثب تأثير التغيرات في تكنولوجيا المعلومات على تقديم الخدمات المالية.

٣٠- وتتصل قضايا أخرى أثيرت بالبنية المؤسسية لتوفير الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبنظم استرداد التكاليف التي تعني المستفيدين من القطاع الخاص، والحاجة إلى مراعاة خصائص كل بلد في توفير الخدمات المالية، وأهمية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على أساس الشروط والقواعد السائدة في الأسواق المالية الدولية.

المعلومات التجارية/الاتصالات السلكية واللاسلكية

تقديم

٣١- تـُعد المعلومات التجارية، بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ولأقل البلدان نموا، مفتاح المعاملات التجارية الدولية الناجحة، وسوف تقوم نقاط التجارة بنشر المعلومات التجارية بالمجان. وقد وضع الأونكتاد نظام الفرص التجارية الالكترونية (ETOs) وفقا لمعايير نظام تبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل وحاضن شبكة انترنيت الذي يتيح الوصول إلى مرافق الشبكة للبلدان غير المرتبطة بها. وسوف يواصل الأونكتاد وضع البرامجيات والمعايير وتنظيم دورات تدريبية في هذا المجال من النشاط.

٣٢- وقد غيـَّرت ثورة الاتصالات طرق أداء الأعمال التجارية، إذ أصبح تبادل المعلومات والخدمات الآن آليا ومنخفض التكلفة. وتمثل الشبكة العالمية لنقاط التجارة، المتاحة الآن في أكثر من مائة بلد، منفذا إلى الاقتصاد المترابط شبكيا، وخصوصا لأقل البلدان نموا وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهي تتيح أيضا الوصول إلى أكثر التكنولوجيات والخدمات تقدما في التجارة الالكترونية. والشبكة العالمية لنقاط التجارة هي الموقع المقصود في المقام الأول على شبكة انترنيت فيما يتعلق بالتجارة. وتتمثل الأولويات للمستقبل في توسيع الشبكة وضمان أمن المعاملات وتحسين المعايير ودعم القوة المؤسسية.

مناقشة

٣٣- اعترفت عدة بلدان بأهمية هذه المسألة بالنسبة للبلدان النامية وخاصة لأقل البلدان نموا وأكدت على هذه الأهمية، وطلبت تقييما للوضع الحالي لبرنامج شبكة نقاط التجارة، وخاصة فيما يتعلق بمدى التشغيل البين فيها. وطـُرحت أسئلة أيضا بشأن مسائل اقتضاء رسوم وآثارها على قدرة نقاط التجارة على البقاء ماليا؛ وكيف تستطيع نقاط التجارة البقاء إن هي قدمت المعلومات بالمجان؟ وقيل إن نقاط التجارة في حاجة إلى أن تنظر في خدمات القيمة المضافة التي يمكن تقاضي رسوم عنها. وفيما يتعلق بنظام الفرص التجارية الالكترونية، طـُلبت معلومات أكثر تحديدا بشأن السمات الحقيقية لمستخدميه وبشأن نوعية خدمات هذا النظام؛ وبشأن الآليات الموجودة لمراقبة هذه النوعية.

٣٤- وأثارت الوفود أيضا مسألة الحماية القانونية لعلامة نقاط التجارة، وإنشاء اتحاد نقاط التجارة والعمل المضطلع به بشأن أمن المعلومات. فأشير إلى أن اتحادا دوليا لنقاط التجارة قد يكون في وضع أفضل لتأمين الحماية القانونية نيابة عن نقاط التجارة. وقد تم اتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه من قبل نقاط التجارة في نصف الكرة الغربي حيث أنشئ اتحاد اقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦.

٣٥- وطرح عدد من البلدان أسئلة بشأن أولويات الأونكتاد في الاختيار بين البلدان النامية وخاصة بين أقل البلدان نموا من أجل المساعدة في إنشاء وتنمية نقاط للتجارة. فجرى التأكيد على أن نجاح تنمية نقاط التجارة يعتمد على الإرادة السياسية لكل من البلدان.

٣٦- كذلك طـُرحت أسئلة بشأن مدى التوافق مع الشبكات الأخرى نظرا لأن على المستفيدين أن يبحثوا عن شبكات مختلفة، وبشأن الحاجة إلى ضمان توافق رسائل النظام الإلكتروني للفرص التجارية مع معايير

نظام تبادل البيانات الإلكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل، وتعاون الأونكتاد مع المؤسسات الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية والاتحاد الدولي للاتصالات. فأشير إلى أن التقييم والتنمية يتمان في تعاون وثيق مع النظم والهيئات الأخرى. ويحتل الأونكتاد مكان الصدارة في نشر استخدام المعايير الدولية مثل نظام تبادل البيانات الإلكتروني لشؤون الادارة والتجارة والنقل في نظام الفرص التجارية الإلكترونية، على الرغم من أن نحو ١٠ في المائة فقط من مستخدمي نظام الفرص التجارية الالكترونية يحترمون عمليا هذه المعايير. وفيما يتعلق بنوعية نظام الفرص التجارية الإلكترونية، تم وضع إجراء مبسط لفحص النظام في مركز الأمم المتحدة لتنمية نقاط التجارة في استراليا وجاري النظر في مسألة تقاضي رسم عن ضمان الجودة.

المسائل القانونية

تقديم

٣٧- أكدت الأمانة على أن جميع الخدمات المقدمة تتضمن مسائل قانونية. فالكفاءة في التجارة تعتمد إلى حد بعيد على وجود اطار تنظيمي داخلي سليم وكذلك على وعي أولئك المعنيين بالتجارة الدولية بالطريقة التي تُدار بها التجارة الدولية. فلا غنى عن اطار تنظيمي مستوف للحصول على أقصى الفائدة من التغيرات التكنولوجية والاقتصادية. وقد أُشير إلى النظام الإلكتروني لتبادل البيانات والصعوبات التي صودفت عند استخدامه في التجارة الدولية لأن النظم القانونية لا تتضمن ترتيبات للاتجار الإلكتروني.

٣٨- ونظرا لأن الأونكتاد ليس لديها الموارد اللازمة لمعالجة جميع المسائل القانونية المتصلة بالتجارة الدولية وبالخدمات المتعلقة بالتجارة، فإنه يمكنه التركيز على عدد من مجالات الأولوية مثل مساعدة البلدان النامية في تحديث تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالتجارة، وتنظيم برامج تعليمية، واعداد كتيبات إعلامية بشأن الجوانب القانونية للتجارة الدولية، وتقديم المشورة للحكومات بشأن التدابير اللازمة للتغلب على المعوقات القانونية لاستخدام النظام الإلكتروني لتبادل البيانات، ونشر المعلومات عن الاصلاحات التشريعية المتعلقة بقضايا مثل التجارة الإلكترونية والخدمات المتصلة بالتجارة، والمساعدة القانونية لنقاط التجارة. فهذه الأنشطة سوف تعزز موثوقية ووحدة قوانين التجارة، كما أنها، بخلق بيئة قانونية تفضي إلى الكفاءة في التجارة، سوف تقلل من تكاليف المعاملات وتحد من التأخيرات والنزاعات.

تنمية الموارد البشرية

تقديم

٣٩- يتبع الأونكتاد الآن نهجا منسقا للتدريب يرتكز على الخبرة المتجمعة وعلى نقاط القوة فيها. فالأسلوب المنهجي للتدريب الذي يطبقه برنامج ترينمار (TRAINMAR) مقترنا بالخبرات الأخرى في تبادل المعلومات، وتنمية النظم والربط الشبكي، سوف يوفر أساسا لمبادرات التدريب في جميع القطاعات. فالبرنامج في كل قطاع سيشمل عنصرا تدريبيا يرمي إلى دعم تنفيذ التغييرات وتوفير الكفاءات التكميلية لتحسين الأداء في قطاعات الخدمات. وقد يتضمن كل عنصر اعداد مجموعات برامج تدريبية أو مساعدة المؤسسات المحلية في توفير التدريب المناسب والمشاركة فيه. ونظرا لأنه قد لا يكون في استطاعة

الأونكتاد أن يضع أهداف التدريب في حيز التطبيق، فسوف تُلتمس المساعدة من الهيئات المهنية المختصة ومن الجهات المانحة.

مناقشة

٤٠- شملت القضايا التي أثيرت الحاجة إلى ضمان كفاءة المشاركة الوطنية، مع مراعاة أن ذلك يتوقف على رغبة الناس في اتباع وتطبيق اجراءات جديدة؛ وأهمية نشر الوعي بين متخذي القرارات بشأن النظم الجديدة وامكاناتها؛ وحاجة أقل البلدان نموا بشكل خاص إلى تلقي تدريب لتمكينها من السيطرة على التكنولوجيا الجديدة وسرعة الحصول على الكفاءات الأيسر اكتسابا في البلدان الأكثر تقدما.

٤١- وأشار أحد المشتركين إلى أن برنامج ترينمار من برامج الأونكتاد التي تلقى أكبر تقدير، بينما سأل آخر عن كيفية امكان توسيع نطاق النهج المتبع وتطبيقه بسهولة في قطاعات الخدمات الأخرى. وأوضحت الأمانة طبيعة نهج ترينمار الذي سبق للأونكتاد أن اعتمده كمعيار تحت اسم التدريب من أجل التجارة (Train For Trade) وأوضحت امكان تطبيقه في أي مجال على أساس توثيق دقيق وحلقات عمل معدة من قبل، وما ينطوي عليه من امكانات في تيسير التعاون عبر قطاعات الخدمات وفيما بين البلدان.

تقييم الكفاءة في التجارة

تقديم

٤٢- إن تقييم الكفاءة في التجارة أمر ضروري، ذلك أنه بالنظر إلى القضايا المتعددة القطاعات التي تندرج فيها، هناك حاجة إلى رؤية مترابطة وعملية للبرنامج في مجموعه. وستكون المؤشرات الموحدة أداة نافعة في أيدي صانعي السياسات، حيث ستساعدهم على قياس التقدم الذي أحرزته الاصلاحات الداخلية. وعلى الصعيد الدولي، سيكون تقييم الكفاءة في التجارة بمثابة أداة دعاية تعلن عن التحسن الذي أحرزه البلد. ويمكن أيضا أن يكون حافزا على تبادل الخبرات بين البلدان. ونظرا لأن لنقاط التجارة هدفا مشتركا، فإنه ينبغي أن يكون لها أيضا مقياس مشترك. وسيكون هيكل التقييم خفيفا، يرتكز على المشاركة الطوعية، وسيكون شفافا (شاملا ويمكن فهمه بسهولة). ومن المتوقع أن تكون المنهجية جاهزة بنهاية ١٩٩٧، ويمكن أن تخضع الدفعة الأولى من البلدان لهذه الممارسة في أوائل عام ١٩٩٨.

مناقشة

٤٣- أعربت بلدان كثيرة عن اهتمامها بتوافر مؤشرات موحدة وبكيفية اعدادها. وأوضحت الأمانة أنه نظرا لوجود مؤشرات قطاعية متوافرة من قبل، فإن المنهجية سوف تركز على تطوير مؤشر مجمّع بسيط لتقييم الكفاءة في التجارة. وسيعمل الأونكتاد في تعاون وثيق مع مركز التجارة الدولية، ومع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا وهيئات أخرى.

٤٤- وطُرحت أسئلة كثيرة عن الجوانب العملية للتقييم، مثل تحديد الاختصاصات، ومن الذي سيقوم بالتقييم ويوفر التمويل له، وكم من الوقت سيلزم لهذا الاجراء برمته. وأعربت بعض البلدان عن قلقها بشأن امكان حدوث ازدواج مع التقييمات الأخرى التي تجرى في اطار الأونكتاد والتي تجريها منظمات أخرى، وطُرحت أسئلة بشأن مصادر المعلومات التي ستستخدم للتقييم. وجرى التأكيد على أن الاختصاصات بحاجة إلى أن تصقل في هذه المرحلة، وسوف تواءم لخواص البلدان. وسوف تضع الأمانة منهجية تأخذ في الاعتبار محدودية الموارد المتوافرة. ويمكن أن يسهم القطاع الخاص أيضا، وخاصة زبائن نقاط التجارة، في تمويل التقييم.

المرفق الرابع

قائمة أعضاء أفرقة الخبراء المشتركين في المناقشة في اطار البند ٣ من جدول الأعمال

ألف - فريق الخبراء بشأن "التجارب القطرية في تنمية المشاريع"

أعضاء فريق الخبراء	الموضوع
السيدة ت. أزاد، مستشارة بمشروع تاسيس (TACIS) (الاتحاد الأوروبي) في كازاخستان	اعادة هيكلة المشاريع وتنميتها، تجربة على مستوى الشركات؛ حالة كازاخستان
السيد س. ن. كاباكو، مساعد مدير المشروعات، مرفق الصناعات بالقرى، زامبيا	دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ حالة مرفق الصناعات في القرى، زامبيا
السيد ج. كاتس، المستشار الاقليمي بشأن التنمية الصناعية والتقنية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي	سياسات التحرير: تأثير اعادة الهيكلة على المشاريع وآفاق التنمية الصناعية؛ دراسة حالات في أمريكا اللاتينية
السيدة إ. ليم، شركة سوليد جروب	دور الروابط بين المستخدم - المورد في تنمية المشاريع؛ تجربة شركة سوليد جروب
السيد هـ. شميتز، زميل، معهد دراسات التنمية، جامعة ساسكس،	التجارب المقارنة للبلدان النامية في التجمع بين الشركات
السيد ل. وستفال، أستاذ الاقتصاد، كلية سوارثمور	العلاقات بين الحكومة ورجال الأعمال؛ تجربة جمهورية كوريا

باء - فريق الخبراء بشأن "بناء مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم ابتكارية في الأسواق التنافسية تجربة امبريتيك" (EMPRETEC)

أعضاء الفريق

السيد مارتن باخاوس، مدير، شركة كالفانكو أرجنتينا، الأرجنتين

السيد نيجيل شاناكيرا، المسؤول التنفيذي الأول، الشركة المحدودة لحيازة سندات المملكة، زمبابوي

السيد ألان كييرماتن، المسؤول التنفيذي الأول، مؤسسة غانا لبرنامج امبريتيك

السيدة لليان موزا، مديرة، شركة بيث هيلميت للصناعات (خاصة)، زمبابوي

السيدة مارينا الينا ريفا - زوكيلي - مديرة، سيبيرنيت (CYBERNET)، أوروغواي

المرفق الخامس

الرسائل الواردة بمناسبة الدورة الأولى للجنة

ألف - رسالة من السيد إيف برتلو، الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

في أيار/مايو ١٩٩٦، في مؤتمر الأونكتاد التاسع، سرني أن أتحدث باسم لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الاقليمية وأن أشيد بنوعية التعاون بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد. وإن قوة العمل المشتركة بين الأمانات التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا والأونكتاد ومركز التجارة الدولية بشأن الكفاءة في التجارة وتيسير التجارة تواصل اجتماعاتها بانتظام لصالح دولنا الأعضاء.

وأود أن أهنئ الأونكتاد بمناسبة هذا الاجتماع الأول للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، وأن أؤكد على الفوائد التي يمكن أن نجنيها من التعاون الوثيق والايجابي. وقد زاد التعاون أهمية عقب اجتماع مجلس منظمة التجارة العالمية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في سنغافورة، الذي وضع تيسير التجارة على جدول أعمال حرية التجارة. والواقع أنه مع تزايد تحرير التعريفات في المستقبل، يمكننا أن نتوقع إيلاء مزيد من الاهتمام لأساليب أخرى لزيادة التجارة العالمية مثل تيسير التجارة.

إن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، باعتبارها النقطة المركزية الدولية للمعايير والتوصيات المتعلقة بتيسير التجارة، ملتزمة بالتعاون بشكل وثيق مع منظمة التجارة العالمية ومع وكالات الأمم المتحدة والمحافل الدولية المناسبة الأخرى، وبنشر أعمالها من خلال هذه الهيئات. ونحن، في هذا السياق، نعلق أهمية خاصة على تعاوننا المستمر مع الأونكتاد ومع مركز التجارة الدولية في إطار قوة العمل المشتركة بين الأمانات والتي تربط بين منظماتنا الثلاث. ومن الأمثلة البارزة للنتائج التي تحققت من خلال هذا التعاون، قيام برنامج الأونكتاد لكفاءة التجارة بتنفيذ ونشر معايير نظام الأونكتاد لتبادل البيانات الالكتروني لشؤون الادارة التجارة والنقل، من خلال برنامج نقاط التجارة.

إن الاصلاح الذي جرى مؤخراً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا أسهم في ترشيد أنشطتها فيما يتعلق بتنمية التجارة وأنشأ مركزاً جديداً لتيسير الادارة والتجارة والنقل (CEFACT). وسوف يتيح ذلك للجنة أن تواصل الاضطلاع بدورها في تيسير التجارة بطاقة متجددة. وسوف يوفر هذا المركز إطاراً لجميع البلدان للمشاركة في وضع معايير تيسير التجارة، وسيتيح أيضاً للجنة الوصول بشكل أكثر فعالية إلى القطاع الخاص وإلى مشغلي الأنشطة التجارية.

وسوف يقدم هذا المركز تقارير إلى لجنة جديدة تابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا تعنى بتنمية التجارة والصناعة والمشاريع. ويسرني أن ألاحظ أن أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ستتاح لها موارد أكثر لخدمة هذه اللجنة، التي ستتيح لها أيضاً الاضطلاع بتعاون أكثر فعالية في شراكة مع الأونكتاد.

ويسرني أن أختتم حديثي بالتأكيد مجددا على التزام لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بالتعاون مع الأونكتاد على نحو يحقق فعالية التكلفة. فلدينا الآن قوتا عمل مشتركتان بين الأمانتين تسهمان في عمل

لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية، التابعة للأونكتاد: الأولى تعنى بتيسير التجارة وكفاءة التجارة، والثانية، التي أنشئت حديثا، تعنى بتنمية المشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وإني أتطلع إلى اختتام أعمال اللجنة بنجاح وإلى مواصلة السعي إلى أهدافنا المشتركة.

باء - رسالة من السيد ج. دينيس بليل، المدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية (الأونكتاد/منظمة التجارة العالمية)

إن تيسير التجارة والمعلومات التجارية والتنمية الكافية للموارد البشرية في مجال ادارة المشاريع والخدمات الداعمة للتجارة سوف تحتل مكاناً بارزاً في استراتيجيات جميع الحكومات والمؤسسات المعنية بالتجارة الدولية.

وقد استبق مركز التجارة الدولية والأونكتاد هذا الاتجاه، وكان تعاوننا في مجال كفاءة التجارة الشرط الذي لا غنى عنه للإسهام الفعال الذي استطعنا أن نقدمه بنهج عملي موجه نحو النتائج ومماثل للأساليب التجارية، من أجل جعل معاملات التجارة الدولية أكثر فعالية وأقل تكلفة، ومن ثم أيسر تناولاً على البلدان النامية ومؤسساتها.

فالنتائج الهامة التي أحرزت، على سبيل المثال، في تطوير مراكز معلومات تجارية فعالة وفي تحقيق التعاضد بين سجلات الشركات التابعة لمركز التجارة الدولية (COMREG) ونظام الفرص التجارية الالكترونية التابع لنقاط التجارة، ذات قيمة مباشرة لمستخدمي الشبكة العالمية لنقاط التجارة ولمنظمات النهوض بالتجارة بشكل عام. وإن تقديم مشروع مشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد إلى الاتحاد الأوروبي لإقامة نقاط للتجارة في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، لهو دليل عملي آخر على أن التعاون بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد في هذا المجال هو أكثر من مجرد تعبير عن النوايا. ويمكن أن تستفيد كثير من البرامج العملية من تضافر خبرات كل منا وامكاناته: فقد اقترحت، على سبيل المثال، في ندوة كفاءة التجارة، التي نظمت في ميدراند في موازاة للأونكتاد التاسع، أن تنظم الشبكة العالمية لنقاط التجارة ما يمكن اعتباره معارض تجارية، تتيح لجميع البلدان الأعضاء عرض منتجاتها على شبكة إنترنت؛ وأعتقد اعتقاداً قوياً أن مثل هذه الأنشطة العملية، حين تُنمى في إطار من التعاون، بإمكانها أن تحسن كفاءتنا وملاءمتنا كمؤسسات معنية بالنهوض بالتجارة وبالمعلومات التجارية وتيسير التجارة.

وارتكازا على علاقة العمل الممتازة هذه بين منظمتينا، وعلى اختصاصات كل منا وامكاناته، سوف يواصل مركز التجارة الدولية بالاشتراك مع الأونكتاد استكشاف سبل اضافية للتعاون لصالح المؤسسات المعنية بالتجارة الدولية، وبوجه خاص للسعي إلى تحقيق الأهداف التي ستحددها مناقشات لجنتكم على أنها أولويات. ونتمنى لكم النجاح في عملكم.

جيم - رسالة من دكتور بيكا تارجان، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

مع اقتراب هذا القرن من نهايته كاد يصبح من البديهيات القول بأن الاتصالات تمس كل جوانب حياتنا. غير أنني أشعر بأن ذلك لم يكن مطلقاً أكثر وضوحاً مما هو في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة علاقات التجارة والتنمية.

ان توقيت اجتماعكم هنا في جنيف مناسب بشكل خاص. ففي جزء آخر من المدينة هناك محادثات جارية في منظمة التجارة العالمية ينتظر أن تفضي، بحلول ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٧، إلى اتفاق بين الحكومات بشأن تحرير التجارة في خدمات الاتصالات. وستساعد هذه المحادثات على تيسير الانتقال إلى نظام تجاري عالمي حقاً وعلى إيجاد البيئة الصحيحة لنمو فرص الاستثمار وتنظيم المشاريع بأشكال جديدة من التجارة الالكترونية. والاتحاد الدولي للاتصالات، من جانبه، سيفعل كل ما بوسعه لضمان نجاح المحادثات وخاصة لمساعدة البلدان النامية التي تطلب المساعدة في إعداد الجدول الزمني لالتزاماتها ولتنفيذ الاتفاق المنتظر.

وهذا سياق لا يسعني فيه إلا أن أعرب عن سروري بأن الأونكتاد ستتصدى لمشاكل الاتصالات بطريقة عملية وفعالة مثلما تفعل منذ قمة كولومبس. فالفقرة ٩٤ من الوثيقة الختامية للأونكتاد التاسع (شراكة من أجل التنمية) توفر أساساً قوياً للغاية لتعاون مفيد للجانبين بين الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالبعد الإنمائي للبنية العالمية للمعلومات التي أخذت تتضح. وإني شخصياً لمسرور بعلاقة العمل التي أقيمت بين أمانتي الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات لمتابعة هذه المهمة الهامة. فعلى سبيل المثال أخذ مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد وبرنامج نقاط التجارة التابع للأونكتاد يعدان بنشاط لأنشطة مشتركة في أفريقيا، وأملي الصادق هو أن يتسنى متابعة مثل هذا التعاون في أجزاء أخرى من العالم كذلك.

وآمل بوجه خاص أن يتسنى تحديد طرائق عملية للاستفادة من أوجه التعاضد الممكن بين وسائل الاتصال الحواري ١٩٩٧ التي ستنظم في جنيف برعاية الاتحاد الدولي للاتصالات، والأنشطة التي سيكون في وسع الأونكتاد الاضطلاع بها في المستقبل القريب في سياق الاتصالات والتنمية.

وللأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات منافع هامة يمكن جنيها من المتابعة النشطة لمثل هذا التعاون. وكونوا على ثقة من أننا، من جانبنا، لن ندخر وسعاً في تحقيق ذلك. وأتمنى لكم كل النجاح في أعمالكم.

المرفق السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- المشاريع: القضايا المتعلقة بوضع استراتيجية لتنمية المشاريع

٤- الهياكل الأساسية في مجال الخدمات من أجل التنمية وتقييم الكفاءة في التجارة

٥- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق السابع

الحضـــور[1]

١- مـُثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في اللجنة:

الاتحاد الروسي
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
أفغانستان (دولة - الإسلامية)
ألمانيا
اندونيسيا
أوروغواي
أوغندا
أوكرانيا
ايران (جمهورية - الإسلامية)
أيرلندا
ايطاليا
باراغواي
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بنمـــا
بولندا
بوليفيا
بيـــرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
سري لانكا
السلفادور
سلوفاكيا
سلوفينيا
سنغافورة
السنغال
السودان
سويسرا
شيلي
الصين

---

(١) للاطلاع على قائمة المشتركين، انظر TD/B/COM.3/INF.1.

العراق
غانا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
كازاخستان
الكاميرون
كرواتيا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
منغوليا
ناميبيا
النرويج
النمسا
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

٢- ومُثلت في الدورة كمراقبين الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

أنغولا
بروني دار السلام
قبرص
الجمهورية الدومينيكية
موريشيوس
ميانمار
نيبال
سوازيلند
فييت نام
اليمن

٣- كما مُثلت في الدورة الهيئات التالية:

إدارة خدمات الدعم والادارة من أجل التنمية
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

كما مُثل في الدورة أيضاً: مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية

٤- ومـُثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية:

منظمة العمل الدولية
صندوق النقد الدولي

٥- ومـُثلت في الدورة المنظمات الحكومية التالية:

منظمة العمل العربية
الجماعة الأوروبية
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة
البنك الإسلامي للتنمية
جامعة الدول العربية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة الوحدة الأفريقية

٦- ومثلت في الدورة المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة
الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية والفنية
المنظمة الدولية لأرباب العمل
الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

خدمات الاتصالات والمعلومات العالمية للخطوط الجوية
الاتحاد الدولي لرابطات وكلاء الشحن

٧- وحضرت الدورة المنظمة غير الحكومية التالية التي دعتها الأمانة بصفة خاصة:

مؤتمر المنظمات غير الحكومية.

- - - - -